مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

شكل النظام السياسي وحل مشكلة تركيز السلطة : "الاستبداد"

د.أمين أحمد الغيش

أستاذ النظم السياسية المساعد ، قسم القانون العام ، كلية الشريعة والقانون، جامعة صنعاء.

2018

ISSN: 2226-5759 ISSN Online: 2959-3050 DOI:10.58963/qausrj.v20i20.213

Website: qau.edu.ye

مجلد الحقوق

شكـل النظام السيـــاسي
وحـل مشكلة تركيز السلطة " الاستبـــداد "

د. أمين أحمد حسين الغيش
أستاذ النظم السياسية المساعد
كلية الشريعة والقانون- جامعة صنعاء

الملخص: اهتمت هذه الدراسة بالوقوف على السبب الرئيس وراء تخلف اليمنيين واستمرار الصراعات ودوامة العنف فيما بينهم على السلطة ، وفي ذات الوقت تجتهد تقديم الدواء ولأنني اعتقد أن سبب ذلك كله يكمن في تركيز السلطة « الاستبداد « الذي أدى إلى تخلف مؤسساتنا التشريعية والتنفيذية والقضائية بسبب تداخل السلطات أو هيمنة سلطة على بقية السلطات وأن تجاوز تلك الحالة تبدأ بفك الاشتباك والفصل بين هذه السلطات فصلا حقيقيا ، وهذا ينطبق على سائر الأنظمة العربية والإسلامية وليس على اليمن فحسب .

تبين الدراسة أن معالجة هذا الخلل تبدأ من خلال تبني مشروح إصلاح سياسي جذري تحدد فيه قواعد العمل السياسي بكل وضوح لإعادة توزيع السلطة على المستويين العمودي والأفقي وضمان احترامها من خلال شكل الدولة وشكل النظام السياسي وشكل النظام الانتخابي الذي يعطي للشعب دورا حاسما في ممارسة سلطته من خلال اختيار ممثليه .

يحتل شكل النظام السياسي أهمية بالغة في هذا الخصوص ، وأولى مهمات هذه الدراسة وأخطرها هي الوقوف على المفاهيم والمصطلحات القريبة من مفهوم النظام السياسي وتمييزها عن بعضها تمييزاً علميا دقيقا لإزالة الالتباس فيما بينها.

بعد عملية التمييز تلك ناقشت الدراسة ، ومن خلال عملية المقارنة ، شكل النظام السياسي وآلية عمله للمساعدة على معرفة أي من الأنظمة السياسية يساعدنا على إعادة توزيع السطة على المستوى الأفقي ومنع احتكارها من قبل فرد أو هيئة ، تاركين

موضوع التوزيع العمودي للسلطة من خلال شكل الدولة لدراسة أخرى لتكتمل الرؤية حول مشروع الإصلاح السياسي ، وأوضحت الدراسة كيف أن النظام السياسي الرئاسي هو النظام الذي يمكن أن يقدم فصلا حقيقيا للسلطات ، ويساعد على استيعاب مشاركة سياسية مرتفعة ويسهم في تحقيق استقرار حكومي ومن ثم استقرارا سياسيا مع نظام التمثيل النسبي في الانتخابات ، يقودان إلى بناء حقيقي للدولة وتكوين الأمة ويؤدي إلى تنمية حقيقية « وهذا هو داء اليمن ودواؤه ، يعيش معه اليمنيون آمنون ، لايطمع فيهم طامع ، ولايغلبون عن قلة « حسب تعبير الكواكبي .

Abstract: The study focused on the main reason behind the failure of Yemenis and the continuation of conflicts of violence among themselves to take control of power. At the same time، I strive to provide solution، because I think that the reason for this is the concentration of power، "tyranny،" which led to the failure of our legislative، executive and judicial powers because of the overlapping of powers or the domination of one power over the rest of the other powers. This applies to other Arab and Islamic regimes and not only to Yemen.

The study shows that the solution of this imbalance begins with the adoption of a radical political reform in which the rules of political action are clearly defined to redistribute power at the vertical and horizontal levels and ensure respect for them through the form of the state، the form of the political system and the form of the electoral system which gives the people a decisive role in practicing their rights through choos-

ing their representatives

The form of the political system is very important، the first task of this study and the most important is to identify concepts and terminology close to the concept of the political system and distinguish them from each other scientifically and remove any confusion between them.

After this process of discrimination، the study discussed، through the comparison process، the form of political system and its mechanism of action to help identify which political system that helps us to redistribute the power at the horizontal level and prevent its monopoly by individual or entity، leaving the issue of the vertical distribution of power through the form of the state to study in another study to complete the vision on the political reform project.

The study explained how the presidential political system is the system that can provide a real separation between the authorities، help to absorb high political participation and contribute to the stability of the government and then political stability with the system of proportional representation in the elections، leading to the real construction of the state and the formation of the nation and lead to real development ، And this is the disease of Yemen and its solution، according to Kawakibi.

مقدمة :

موضوعنا يندرج في إطار وعينا بما جاء في كتاب ربنا في آي القرآن الحكيم " وأمرهم شورى بينهم "[1] و " وشاورهم في الأمر "[2] للخروج مما نحن فيه من استبداد وتسلطية وفساد بجميع أشكاله إلى درجة أوصلت من هم في السلطة إلى التشبث بها وكأنها من مقتنياتهم الشخصية يستميتون من أجل الاحتفاظ بها حتى لو على دماء الشعب وخراب البلاد كما يجري عندنا اليوم في اليمن ، وإلى عدم التفريق بين السلطة والدولة أوصلهم في سبيل عودتهم إلى السلطة إلى التفريط بالدولة كما حدث في غزو العراق في 2003م[3] ، وكما يحدث في اليمن اليوم ، ولوضع حد لجميع التدخلات وليس بهدف دقرطة الشورى ولا أسلمة الديمقراطية ولكن ترجمة لما جاء في الآيتين السابقتين ، وتكون لنا ديمقراطتنا اليمنية العربية الإسلامية كما للمسيحيين ديمقراطيتهم وللهنود ديمقراطيتهم وهكذا وهذه من المشتركات الإنسانية والحكمة ضالة المؤمن .

إن دراسة الأنظمة السياسية اليوم لم تعد محصورة في المؤسسات الحكومية الرسمية (التشريعية ، التنفيذية والقضائية) وإنما أصبحت تشمل إلى جانب ذلك جميع الفاعلين السياسيين في المجتمع من أحزاب سياسية وغيرها[4] ، غير أنني ولدواع منهجية بحتة سأحصر هذه الدراسة في المؤسسات الرسمية الحكومية وفي الجانب الدستوري القانوني منه فقط لنتعرف من خلال العلاقات فيما بينها على شكل النظام السياسي الذي يمكن أن يتحقق من خلاله فصلا حقيقيا للسلطات وممارسة صحيحة لمفهوم " السلطة توقف السلطة " كما أراده مونتسكيو على المستويين النظري والعملي ويمكن من استعادة القرار .

على أن مشروعية هذه الدراسة ومبرراتها تتأسس على قيام ثورة شعبية في 11 فبراير 2011م طالبت بالتغيير ، وفي مقدمة مطالبها تغيير النظام ، وتبعتها ثورة 21 سبتمبر 2014م التصحيحية ولازالت مستمرة حتى كتابة هذه الأسطر ، كما تستند على ما تقدمت به أحزاب اللقاء المشترك مجتمعة والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري منفردا منذ سنوات ماقبل ثورة 11 فبراير في مشاريعهم للإصلاح الشامل في اليمن ، بالإضافة إلى بعض الأدبيات والبيانات الصادرة عن الائتلافات والتكتلات الثورية في ساحة التغيير .

1 – سورة الشورى ، آية 38 .
2 – سورة آل عمران ، آية 159 .
3 – بلقزيز ، عبد الإله ، ضبط العلاقة بين " الثنائيات " في السياسات العربية ، مجلة شؤون عربية ، عدد 123 ، خريف 2005 ، ص 39
4 – عبد الله، عبد الغني بسيوني، النظم السياسية أسس التنظيم السياسي، المعارف، الإسكندرية، د، 1991م، ص 8.

ناهيك عن أن مشروعية هذه الدراسة تستند إلى ماسبق ثورة التغيير بزمن تمثل في الأزمات السياسية الحادة في المحافظات الجنوبية والشرقية والتي عرفت فيما بعد " بالقضية الجنوبية " ، والحروب الستة التي شنت على صعدة وغيرها من المحافظات من 2004 حتى نهاية 2009م وعرفت أيضا بقضية صعدة ، بالإضافة إلى وجود أزمات أخرى كبيرة وحادة ومزمنة في منا طق كثيرة وعلى مستويات متعددة سياسية ومالية وإدارية واقتصادية وهلم جرا .

تستند هذه الدراسة أيضا إلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني 2013 – 2014م واتفاق السلم والشراكة الوطنية 21 / 9 / 2014م[5] ، وصولا إلى عدوان 26 مارس 2015م على اليمن بقيادة السعودية وأمريكا والاتفاق السياسي بين أنصار الله وحلفائهم وبين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه[6].

أكثر من ذلك فإن تأزم الأوضاع في اليمن منذ السنوات الأولى للوحدة كانت تقريبا أكثر الحقائق المجمع عليها من طرف جميع الأطراف السياسية بما فيها السلطة الحاكمة . هذا ما أشار إليه رئيس الوزراء آنذاك عبد القادر باجمال عندما أكد أن ألأوضاع في اليمن " تسجل اختلالات هيكلية مدمرة ". إنها الأوضاع التي كان من الضروري ، اتخاذ موقف حازم من أجل مواجهة التدهور وإيقافه ، " لأن البلد لم تكن تسير إلى الهاوية فقط ، بل كانت تعدو نحوها عدواً "[7] . ومن ثم فالحديث عن تغيير شكل النظام السياسي في اليمن ليس أمرا مشروعا فحسب ، بل أصبح ضرورة ملحة وهو برنامج الحد الأدنى اليوم في اليمن وفي المجتمعات العربية المتفجرة بهدف " تأمين الشروط الأساسية للاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي والمساواة القانونية والشعور بالكرامة الشخصية والحماية الوطنية ، وهي الشروط التي لا غنى عنها من أجل تحقيق أهداف أكبر وتطبيق سياسات أبعد مدى تتعلق بمواجهة قضية التنمية السريعة وإنجاز الثورة الصناعية والعلمية ، والدخول في عصر العولمة

5 1 - اتفاق السلم والشراكة الوطنية ، صنعاء ، 21 / 9 / 2014م. http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/9/22/%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

6 -2 الاتفاق السياسي ، صنعاء ، 23 شوال 28 يوليو 2016 م ، http://www.yemenat.net/2016/07/260238

7 -3 « الإصلاحات الهيكلية اليمنية..لماذا،وما هي النتائج؟ » ، 16/06/2003.
http://www.sabanews.net/view.php?scope=2fb17f5&dr=&ir=&id=43926

والمعلوماتية"[8] ، وهي الرد العملي على التدخلات الخارجية .

غير أن الصعوبات أو الإشكالات التي قد تواجه مثل هذا العمل الذي يأتي في إطار المشروع الإصلاحي الطموح لرواد الإصلاحية العربية وإدراكهم حقيقة تأخربلدانهم ، صعوبات سياسية خارجية وأخرى مفاهيمية ، الخارجية وتتمثل في أنظمة الاستبداد في المنطقة والأنظمة الغربية المساندة لها وعلى رأسها أمريكا التي تعمل جاهدة للحيلولة دون حصول العرب والمسلمين ودول العالم الثالث على أنظمة حكم (جيدة) ديمقراطية وقد تدخلت بالعنف في الشأن الداخلي لأكثر من مائة دولة خلال الحرب الباردة فقط [9] ، وتلتخا تدخلات كثيرة وصولا إلى تدخلها السافرفي حرف ثورات الربيع العربي التي بدأت ثورات تغيير وإصلاح ديمقراطي حقيقي مالبثت أن أجهضت من قبل الأمرييكيين وأدواتهم في أنظمة الاستبداد في المنطقة آل سعود وآل نهيان وحرفها عن أهدافها وتوظيفها في خدمة المشروع الصهيوني الأمريكي بتمويل الصراعات لتفتيت المنطقة والدخول في حروب مباشرة وبالوكالة في اليمن وفي ليبيا وفي سوريا[10] .

يقابل ذلك الصعوبات مفاهيمية تتمثل في وجود اختلاف أوعدم اتفاق حول المفاهيم والمصطلحات مثل شكل نظام الحكم وشكل النظام السياسي والحكومة أو استعمال مفهوم بمعنى المفهوم الآخر .

وهذا الأمر الذي تطلب مني بذل عناية أكبر في تخصيص مزيد من الوقت والجهد وإفراد المزيد من الصفحات للوقوف على المفاهيم والتمييز فيما بينها وتوضيحها عن طريق المقارنة لمعرفة أين يقع فصل السلط في أي شكل من الأنظمة السياسية المدروسة ومدى احترام فكرة التوازن ، وكيف يتم تطبيق مفهوم " السلطة توقف السلطة " ؟ ، ونبدأ أولا بتعريف النظام السياسي .

تعريف النظام السياسي :

كلمة " نظام " يقع استعمالها عادة إما للتعبير عن معنى عام أو عن معان خاصة . على مستوى المعنى العام هو من قبيل ما ذهب إليه برتلانفي « Bertlanffy " من أن النظام هو "

8 – غليون ، برهان ، « أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي»، في الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية – جامعة الكويت، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001، ص . 133.

9 – هيكل ، محمد حسنين ، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق ، دار الشروق ، القاهرة ، ط2 ، ديسمبر 2003 ، ص 54 .

10 – أنظر : اعترافات هيلاري كلينتون وزيرة خارجية أمريكا على الرابط التالي : http://www.alalam.ir/news/1620263 ، وأنظر أيضا : اعترافات رئيس وزراء ووزير خارجية قطر : http://www.almayadeen.net/news/politics/833175/%D8%A8%D9%86-%D8%AC%D8%A7%D8%B3%D9%85

مجموعة من العناصر ذات التبعية المتبادلة أي المرتبطة فيما بينها بشكل يؤدي تغيير أحدها إلى تغيير الأخرى ، وبالتالي تبدل المجموع " وهو نفس تعريف كوندياك « Condillac » : " نظام تتساند فيه مختلف الأجزاء بصورة متبادلة "[11].

أما على مستوى المعاني الخاصة للنظام فتتنوع بتنوع المجالات المتعلقة بالنظام : النظام السياسي ، النظام الاجتماعي ، النظام الاقتصادي ،..إلخ . ونحصر تعريفاتنا على النظام السياسي الذي يعرفه دافيد ايستون David Easton بكونه " مجموع التفاعلات التي بواسطتها توزع الموارد ذات القيمة عن طريق السلطة في المجتمع ". أو هو مجموعة من التفاعلات والأدوار التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم . هذه الصيغة توفق بين عنصرين : فهي تعني الرجوع إلى كلمة " منظومة " والتي تعني في فلسفة العلوم مجموعة العناصر المترابطة التي يعد توافقها ضروريا لإعادة إنتاج المجموع ، وكذلك تعريف العامل الذي يصنع أصالة المنظومة السياسية القائمة على سلطة آمرة[12] . ولعل هذا التعريف يحيلنا على مفهوم « النسق « الذي أسس لظهور المدرسة النسقية . من هنا أصبح من الضروري إقامة تمييز منهجي بين مفهومين أساسيين : النظام (régime) و للنسق (système) . إذ يميز أوليفييه دوهامال Oliver Duhamel بين النظام (r – gime) باعتباره مجموع القواعد الدستورية المتعلقة بطرق إسناد السلطات وانتقالها ، والنسق (système) باعتباره ممارسة السلطة حسبما تعكسه الممارسة المؤسساتية الغالبة[13] . ومن ثم يفرق دوهامال بين بعدين للنظام : بعد ثابت statique) (أي مجموع القواعد الدستورية ، وبعد حركي (dynamique) يتعلق بكيفية تفعيل هذه القواعد على المستوى العملي .

إن الجمع بين البعدين الثابت والحركي للنظام هو المعنى الذي يقدم تعريفا شاملا للنظام السياسي وهو التعريف الذي نتبناه وهو مفهوم يسمح بالجمع بين القواعد وكيفية تفعيلها ، كما يسمح بإدراج جميع الفاعلين داخل بوتقة النظام ، سواء كانوا داخليين (سلطة ، معارضة ، قوى المجتمع المدني) أو خارجيين (دول ، منظمات دولية وإقليمية)[14] . ، وهو مادعانا لتأكيد ما قاله الدكتور

11 – ر. بودون وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،ط1، 1986، ص 565.

12 – برو، فيليب، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،ط1، 1998،ص 141.

13 - Selon Duhamel, tandis que le régime est "l'ensemble des règles constitutionnelles (…) relatives à l'attribution et à la révocation des pouvoirs", le système est "l'exercice du pouvoir tel qu'il résulte de la pratique institutionnelle dominante" (Duhamel, Olivier, Les démocraties, Paris, Ed. du Seuil, 1996, p. 275).

14 – الغيش ، أمين أحمد حسين ، الإصلاح في النظام السياسي اليمني 1990 – 2006م ، أطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة تونس المنار ، تونس

المنوفي من أن : « جانبا كبيرا من النشاط السياسي يمارس خارج المؤسسات الرسمية الحكومية أي داخل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ورغم أن هذه المؤسسات ليست مؤسسات رسمية إلا أنها تشكل جزءاً من النظام السياسي »[15] . نعم هذا هو التعريف الذي نتبناه للنظام السياسي ، غير أننا ولضرورات منهجية في هذه الدراسة سنقتصر على دراسة النظام السياسي بمعنى (régime) كي نقف على المؤسسات الرسمية الحكومية وصلاحيات واختصاصات كل منها والتفاعلات فيما بينها وكيف تستطيع السلطة أن توقف السلطة ؟ لنصل إلى شكل النظام السياسي الذي نستهدفه في دراستنا وليقدم لنا حلا لمشكلة تركيز السلطة وإعادة توزيعها والخلاص من الاستبداد آفة اليمن والمجتمعات العربية والإسلامية وهو سبب هلاك القرى حسب النص القرآني . وهذا ما نجده في التعريف الذي قدمه بنكوكوس أحمد للنظام السياسي بقوله ، هو : " مجموعة المؤسسات السياسية والدستورية المرتبطة فيما بينها بعلاقات معينة كلما تغيرت وتنوعت ، تنوعت الأنظمة السياسية "[16] .

يستدعي هذا الإشكال النظري الاعتماد على منهجية واضحة وقادرة على حصر الموضوع والإلمام به من جميع جوانبه ، وتقف على التمييز بين مبدأ الفصل بين السلطات كما فهمه مونتسكيو ، وبين خصائص النظام السياسي .

شكل النظام السياسي : أية منهجية ؟

سبق وأن بينت في هذه الدراسة بأنني ساتبنى تعريف النظام السياسي بمعنى ريجيم (r – gime) ، فسأحصر الحديث على المؤسسات الرسمية المتمثلة بسلطة التشريع والتنفيذ والقضاء وساعتمد المنهج المؤسسي – القانوني والمنهج المقارن ، وهما المنهجان اللذان يسمحان لي بالوقوف على آلية توزيع السلطات في كل نظام والتفاعلات فيما بينها وفي ذات الوقت المقارنة بينها جميعا . كما أن دراستي لشكل النظام السياسي تسمح لي بتعميق النظر في مكوناته ، وهو ما ينتهي بي إلى طرح الإشكال التالي :

إلى أي مدى يعتبر النظام السياسي البرلماني بالفعل ومن خلال خصائصه حلا لمشكلة تركيز السلطة وخلاصا من الاستبداد كما أراده أصحاب المشاريع السابقة ؟أم أن هناك نظاما سياسيا بديلا

، 2008 ، ص .

15 – المنوفي، كمال ، أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط 1، 1987م ، ص 42.

16 – بن كوكوس ، أحمد ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، د ، د ، د ، 2001م ، ص 83 وما بعدها .

يمكن أن يسهم في تقديم الحل لهذه المشكلة المزمنة ؟ ، أو هل أن شكل النظام السياسي قادر على الإسهام في إيجاد حل لمشكلة تركيز السلطة وتوسعة المشاركة ؟ .

وللإجابة على هذه التساؤلات وغيرها ساعتمد مخططا من فصلين : التمييز المنهجي بين المفاهيم (فصل أول) ، أنظمة الفصل بين السلطات (فصل ثانٍ) ، نتبعها بمثال افتراضي يحاكي الواقع تم تصميمه خصيصا للمقارنة بين الأنظمة السياسية المختلفة من حيث تطبيقها لمبدأ الفصل بين السلطات وترجيح أي منها يتحقق من خلاله فصلا حقيقيا بين السلطات من خلال النظم الانتخابية المختلفة وأثرها الحاسم على الاستقرار الحكومي فالسياسي فالنظام الحزبي فالمشاركة السياسية فالتنمية .

الفصل الأول
التمييز بين النظام السياسي والمفاهيم القريبة منه

في مثل هذه المواضيع التي يقع فيها الاختلاف عادة حول المفاهيم وما تسببه من إشكالات يصبح من الضرورة بمكان البدء بالتمييز فيما بينها وذكر أراء العلماء في هذا الخصوص ومناقشتها وترجيح مانعتقد لضمان توحيد المفاهيم بين علماء السياسة وفقهاء القانون الدستوري والأنظمة السياسية مع توجيه الدعوة إلى المعنيين بإعادة النظر في كثير من المفاهيم ومنها ماسنثيره في هذه الدراسة باعبتارها الداء والدواء ، فإلى أولى نقاط التمييز :

المبحث الأول
نظام الحكم / النظام السياسي

لاشك في اختلاف المفهومين أعلاه واستقلالهما عن بعضهما البعض حيث ينتمي نظام الحكم إلى المحسوسات والماديات إلى عالم البنى في حين ينتمي النظام السياسي إلى عالم الفكر والذهن إلى عالم غير محسوس وغير ملموس في ولايوجد إلا في أذهاننا فقط ، إلا أن هناك من يستعملهما وكأنهما بمعنى واحد أو يستعمل مفهوما بدلا عن المفهوم الآخر ، وهذا فيه خلط غير معقول

بل وغير مقبول ، فقد وجدت استعمالا لهما بمعنى واحد في كثير من الكتابات أو المناقشات[17] ، حتى في الكتب المتخصصة للأسف الشديد[18] في حين أن مهمة هؤلاء كما قال الدكتور عبد الإله بلقزيز هي حراسة حدود المعنى والدلالة ولايجوز السكوت عليها[19] . وفيما يلي محاولة للفهم والتمييز :

المطلب الأول : نظام الحكم والنظام السياسي

نظام الحكم ومن الوهلة الأولى يشير إلى الجمهوري والملكي والديمقراطي والنيابي ، وله أكثر من صورة ، إما أن يكون نظام حكم فردي ، أو نظام حكم قلة ، أو نظام حكم كثرة . وهذا التقسيم اعتمد معيار العدد لمن يحكم كما قدّمه أرسطو[20] ، والشكل التالي يوضح ذلك[21] .

معيار العدد	نوع نظام الحكم
فرد واحد	نظام حكم ملكي / استبدادي
قلة	أرستقراطية/ أوليجاركية
كثرة	ديمقراطية

وقدم جان بودان Jean Bodin معيارا آخر صنف فيه أنظمة الحكم على أساس صاحب السيادة في الدولة وهو قريب من تصنيف أرسطو ، أو على أساس مصدر السلطة في الدولة[22] في حين أن النظام السياسي يشير ويقوم على أساس التفاعل بين السلطات .

نظام الحكم الديمقراطي سواء كان ملكيا أو جمهوريا مرتبط بالديمقراطية التي قد تكون

17 – أنظر : رؤية التجمع اليمني للإصلاح المقدمة إلى فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني ، بدو تاريخ . وأنظر : رؤية حزب الرشاد ، حول النظام السياسي ، مقدمة إلى فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار ، 24.6.2013م www.alrashad.net .وأنظر : رؤية الحزب القومي الاجتماعي ، مقدمة إلى فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني ، 4،5، 2013م وكذلك روية حزب العث العربي الاشتراكي القومي ، مقدمة إلى فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني ، بدون تاريخ .

18 – أنظر : المنوفي كمال ، ص 47 ومابعدها ، وص 214 217- . وأنظر : بن حماد ، محمد رضا ، ص 376 ، 377 . وأنظر : بسيوني ، عبد الله ، ص189 ومابعدها ، الكبسي ، أحمد محمد وآخرين ، مبادئ العلوم السياسية ، مركز الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، 2007 – 2008 ، ص 125 - 178 . العزي ، مطهر محمد اسماعيل ، المبادئ العامة للأنظمة السياسية المعاصرة ، مكتبة الصادق ، صنعاء ، 2007 – 2008 ، ص 59 – 77 . الكبسي ، أحمد محمد ، نظام الحكم في الجمهورية اليمنية ، الوكالة اليمنية للدعاية والإعلان والنشر ، صنعاء ، ط2 ، 2002 ، ص 5 .

19 – بلقزيز ، عبد الإله ، ضبط العلاقة بين « الثنائيات " في السياسات العربية ، مرجع سابق ، ص 37 .

20 – لمزيد من التفاصيل حول أنظمة الحكم الفردية والقلة والكثرة ، أنظر : بنكوكوس ، أحمد ، مرجع سابق ، ص 84 ومابعدها .

21 – لمزيد من التفاصيل أنظر أيضا : مجاهد ، حورية توفيق ، محاضرات في الفكر السياسي الإسلامي والغربي ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ج1 ، 1983- 1984م ، ص 45. وفكرة الجدول أخذت من الدكتورة حورية مجاهد .

22 – بن حماد ، محمد رضا ، المبادئ الأساسية للتقانون الدستوري والأنظمة السياسية ، مركز النشر الجامعي ، تونس ، د ، 2006م ، ص 376 ، 377

مباشرة أو غير مباشرة (نيابية) أو ديمقراطية شبه مباشرة ، والديمقراطية مرتبطة بالنظام النيابي وبآلية الانتخابات ، في حين أن النظام السياسي يعتمد على العلاقة فيما بين السلطات القائمة على أساس مابينها من الفصل ، أما شكل النظام السياسي فتحدده نوعية التفاعل وآلية العمل من حيث التعاون والرقابة بين أجزائه .

يعتبر نظام الحكم حاكما على النظام السياسي وشاملا له ، ويقع في إطاره كل المؤسسات في الدولة ومنها التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وماكتبه لوك ومونتسكيو حول مبدأ الفصل بين السلطات مع الاختلاف فيما بينهما إلا أنهما قصدا النظام السياسي ولم يقصدا نظام الحكم .

النظام السياسي مرآة عاكسة لنظام الحكم ، فإذا كان نظام الحكم نظام حكم ديمقراطي نيابي ، سواء كان جمهوريا أو ملكيا ، فلابد أن يكون هناك نوع من الفصل بين السلطات ، أما إذا كان نظام الحكم فرديا مستبدا سواء أيضا كان ملكيا أم جمهوريا فلا مجال للحديث عن النظام السياسي أصلا لأنه لايمكن الحديث عن الفصل بين السلطات فيما بينها كما هو الحال في السعودية أو في الإمارات أو في عمان ، بل لايمكن في هذه الحالة الحديث حتى عن وجود الدولة في رأي البعض[23] .

يمكن أن نطلق على نظام الحكم بأنه نظام حكم استبدادي أو نظام حكم ديمقراطي لكن لايمكن أن نطلق تلك الأوصاف على النظام السياسي وإلا عد خلطا بين المفهومين ، ونجد مثل هذا الخلط الذي أورده المفكر المغربي علي أومليل في كتابه : الإصلاحية العربية والدولة الوطنية على لسان التيارين السلفي والليبرالي اللذان يتفقان على أن انحطاط المسلمين يعود إلى نظامهم السياسي القائم على الاستبداد[24] .

ناهيك عن ان نظام الحكم يتميز بالاستقرار والثبات والدوام ويتميز بالعلو والعموم وأنه كل لايتجزأ وتنبثق منه السلطات الأخرى ، بعبارة موجزة نظام الحكم يمثل السلطة السياسية التي تعتبر الركن الثالث من أركان الدولة وتسمى السلطة الأصلية معبرا عنها بالدستور وكل مؤسسات السلطة في الدولة بما فيها التشريعية ، التنفيذية والقضائية ، وهي جميعها منبثقة ومشتقة منه ، والعلاقة بين هذه السلطات الثلاث هو المعبر عنه رسميا بالنظام السياسي وهو داخل في نظام الحكم وليس العكس . والنظام السياسي يمكن إعادة النظر في شكله كما حدث في تركيا 2014 من النظام السياسي

23 - عبد الله ، عبد الغني بسيوني ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، د ، د ، 2004 ، ص 19 .

24 - أومليل، علي، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2005 ص 22.

البرلماني إلى النظام السياسي شبه الرئاسي[25] . ولو أنه لايوجد مايمنع فيما يتعلق بمسألة الثبات أن تتحقق للنظام السياسي صفة الثبات كما حصل في أمريكا وفي بريطانيا وفي سويسرا أنظمة سياسية لها مئات السنين بعمر أنظمة الحكم " لكن إمكانية التغيير بالنسبة لشكل النظام السياسي قائمة وجائزة وغير محظورة عن طريق التعديلات الدستورية ، ولكن تغيير الطابع الديمقراطي والنيابي والجمهوري للحكم قد تكون من المستحيلات إذ لا يمكن أبدا العودة عنها والعودة عن الديمقراطية إلى الاستبداد والشمولية إلا في حالات استثنائية وعن طريق العنف أو الثورة ، ولكن حتى في هذه الحالات العنيفة لم تستمر كثيرا كما حدث مع النازية في المانيا بين 1933 وحتى 1945م .

لمزيد من التوضيح والتمييز للفروق بين نظام الحكم والنظام السياسي والحكومة ومن خلال التجربة العملية ، نضرب مثالا على ذلك من كل من الولايات المتحدة وفرنسا والعراق وبريطانيا :

ففي أمريكا ، وفي فرنسا ، وفي العراق نظام الحكم جمهوري ديمقراطي نيابي أي أن الدول الثلاث يتشابه فيها شكل نظام الحكم . أما بالنسبة لشكل النظام السياسي فمختلف فيها ، ذلك أن النظام السياسي الأمريكي نظام سياسي رئاسي ، في حين أن النظام السياسي الفرنسي نظام سياسي شبه رئاسي ، أما النظام السياسي العراقي فنظام سياسي برلماني ، ورئيس الدولة في كل من أمريكا وفرنسا منتخب من قبل الشعب فإنه في العراق منتخب من قبل مجلس النواب . وفي النقطة التالية على عكس سابقتها سنجد اختلافا في شكل نظام الحكم واتحادا في شكل النظام السياسي ، ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال نظام الحكم ملكي ديمقراطي نيابي رئيس الدولة فيه بالوراثة ، وفي العراق نظام الحكم جمهوري ديمقراطي نيابي رئيس الدولة منتخب من قبل البرلمان ، كلاهما منصبه دستوري شرفي يملك ولايحكم . ولكنهما يتحدان في شكل النظام السياسي البرلماني .

نقطة أخرى في هذا الخصوص يمكن إثارتها وهي أن جميع أشكال النظم السياسية (الرئاسي أو شبه الرئاسي (المختلط) أو البرلماني أو نظام الجمعية) تتماهى جميعها مع نظام الحكم الجمهوري ، وعلى العكس من ذلك فإن النظام السياسي الرئاسي وشبه الرئاسي ونظام الجمعية لاينسجمان ونظام الحكم الملكي ، أي لايمكن أن تكون إلا مع نظام الحكم الجمهوري ، لكن قد نجد في الواقع أنظمة حكم ملكية نظامها السياسي يمكن أن نطلق عليه نظام سياسي مختلط بالنظر إلى الصلاحيات التي يتمتع بها فرعا السلطة التنفيذية ، رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ، مثال ذلك

25 -أنظر الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7#

نظامي الحكم في المغرب وفي الأردن . وكما أن هناك فرقا بين نظام الحكم والنظام السياسي هناك فرق أيضا بين الحكومة والنظام السياسي .

المطلب الثاني : الحكومة / النظام السياسي

يلاحظ من خلال القراءة الدائمة والمتأنية والعمل في هذا المجال وجود خلط غير مبرر بين المفهومين في الكتب والكتابات المتخصصة فما بالنا بغيرها ، فعلى سبيل المثال : ذكر الدكتور كمال المنوفي وهو أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومؤلفه أصول النظم السياسية المقارنة ذكر في مؤلفه تحت عنوان أشكال الحكومات مايلي : " على أساس طبيعة العلاقة بين السلطات العامة في الدولة يثور التمييز بين ثلاثة أشكال للحكومة هي : النظام البرلماني ، والنظام الرئاسي وحكومة الجمعية[26] ، الدكتور المنوفي نفسه في موضع آخر من نفس المؤلف أكد على أن النظاام السياسي ليس الحكومة ، وأن الحكومة ليست إلا جزءا من النظام السياسي وأن النظام السياسي أو سع منها وأشمل[27] ، وهناك أمثلة كثيرة على مثل هذا الخلط وتجاوزه بمراحل وتحت عنوان أشكال الحكومات قدم مقارنة بين أشكال الدول وأشكال الحكومات حيث اعتبر أن الدول العربية غيرُ واحدةٍ هي دول موحدة بسيطة ، ولكنها تختلف في الشكل الحكومي حيث تأخذ بعضها بالنظام الجمهوري في حين تأخذ أخرى بالشكل الملكي ، مساويا بين شكل الحكومة وبين شكل نظام الحكم وليس النظام السياسي فقط[28] .

شيئ آخر يمكن إثارته أن الحكومة يمكن معرفتها وتحديدها لأنها قائمة على أمور محسوسة وملموسة أشياء مادية ، في حين أن النظام السياسي غير محسوس وغير ملموس ، أي لايوجد إلا في أذهاننا ولانعرفه إلا من خلال العلاقات والتفاعلات بين السلط .

كما سبق وأن عرفنا النظام السياسي ونظام الحكم فلا يمكن الحديث أيضا عن الحكومة لا باعتبارها نظام حكم ولا باعتبارها نظاما سياسيا كذلك لأنها ليست إلا جزءا من السلطة التنفيذية ، فعلى سبيل المثال : دستور الجمهورية اليمنية نص في مادته 105 بالقول : يمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ، واعتبرت المادة 106 رئاسة الجمهورية بأنها

26 - المنوفي ، كمال ، مرجع سابق ، ص 214 – 217 .
27 - نفسه ، ص 42 .
28 - عبد الله ، بسيوني ، مرجع سابق ، ص 189 ومابعدها .

الفرع الأول للسلطة التنفيذية[29] ، وعرفت المادة 129 من الدستور مجلس الوزراء تحت عنوان الفرع الثاني بأنه حكومة الجمهورية اليمنية[30] . فما بالنا وهي الفرع الثاني في السلطة التنفيذية إلى جانب رئاسة الدولة في النظامين السياسيين البرلماني وشبه الرئاسي ننعتها باعتبارها نظام الحكم أو النظام السياسي ؟.

تتعدد مسميات الحكومة بين حكومة أغلبية ، حكومة ائتلاف ، حكومة كفاءات ، حكومة وحدة وطنية ، حكومة إنقاذ ، أو حكومة اليمن حكومة مصر أو حكومة الهند وهكذا ، لكن لايمكن نعتها بأنها حكومة ملكية أو حكومة جمهورية أو ديمقراطية أو مستبدة لأنها نعوت تخص مسمى نظام الحكم ، كما لايمكن نعت أنظمة الحكم بأنها أنظمة حكم انقاذ أو كفاءات أو ائتلاف وهكذا في حين يعرف شكل النظام السياسي من خلال العلاقات والتفاعل بين سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء ، وهذا يتطلب ولو في عجالة الوقوف من جديد على مبدأ الفصل بين السلطات المعمول به منذ 1748م ، في تصنيف الأنظمة السياسية ، وهل فهمناه كما فهمه أو أراده مونتسكيو ؟ أم لا ؟ .

المبحث الثاني
مبدأ الفصل بين السلطات

كثير من المشتغلين في هذا المجال في كليات الحقوق والعلوم السياسية عندما يتحدثون عن مبدأ الفصل بين السلطات لايتحدثون إلا عن الفصل بين التشريعية والتنفيذية دونا عن السلطة القضائية وكأنها ليست ضمن السلطات التي تحدث عنها مونتسكيو ، وإذا ذكرت عند البعض فبالسلب والقول : إنها متجاوزة لاختصاصها ومتجاوزة لمبدأ الفصل ، أما أن تلغي السلطة سلطة أخرى فذاك من صميم الفصل بين السلطات عندهم ؟! . ويدعون إلى منعها من مراقبة دستورية القوانين باعبتارذلك تعد على إرادة الأمة[31] ، لكن الرقابة على مشروعية القرارات الإدارية أمر طبيعي وكذلك طبيعي في أن تحل الحكومة البرلمان أو أن يطيح البرلمان بالحكومة وكأنه صلب مبدأ الفصل وليس تعد عليه وتعد على إرادة الأمة وتعد على مفهوم « السلطة توقف السلطة « ؟! .

دائما تحديد المفاهيم مسألة غاية في الأهمية ، والتحديد الدقيق والفهم العميق لمبدأ الفصل

29 - دستور الجمهورية اليمنية ، المادة 105 ، المادة 106 .
30 - دستور الجمهورية اليمنية ، المادة 129 تحت عنوان الفرع الثاني للسلطة التنفيذية . وأنظر : الدستور الألباني ، المادة 62 .
31 - بن حماد ، مرجع سابق ، 232 ، 233 .

بين السلط والمفهوم المركزي فيه ، مفهوم « السلطة توقف السلطة » هو مقدمة أساسية وطبيعية للوقوف على عمل الأنظمة السياسية بالمقارنة بين فهم مونتسكيو لمبدأ الفصل بين السلطات وفهم المتأخرين له وقرائتنا وترجيحنا لما نعتقده الفهم الصحيح بعد مرور أكثر من مأتين وسبعين سنة على وضعه من قبل مونتسكيو في 1748م يساعدنا في قرائتنا وترجيحاتنا التطورات اللاحقة عليه والتطبيقات العملية له في الثورتين الأمريكية والفرنسية وتطور النظام السياسي البريطاني والأمريكي والنظام الفرنسي والتطورات في المنطقة .

الفرع الأول : فقد حدد مونتسكيو ثلاث وظائف للسلطة في الدولة هي : الوظيفة التشريعية ، الوظيفة التنفيذية[32] والوظيفة القضائية بهدف ترسيخ مفهوم الدولة القانونية وترسيخ العمل المؤسسي لكل وظيفة من هذه الوظائف وهي التي يطلق عليها بالسلطات المشتقة من السلطة التأسيسية الأصلية ، وكل منها تقوم بوظيفتها المرسومة لها قانونا .

الفرع الثاني : أهتم مونتسكيو بتوضيح مفهوم غاية في الأهمية لمبدأ الفصل وهو مقهوم " السلطة توقف السلطة " وهو بالفعل كذلك ، والمعنى اللغوي لكلمة توقف واضحة ، وتعني المنع من التصرف ، أي إذا تصرفت سلطة خارج وظيفتها المحددة لها سلفا وتخص سلطة أخرى أوقفت ، وكلمة الإيقاف لاتعني الإلغاء أو الحل أو الإطاحة ، ولو حدث أن سلطة ما أقدمت على إلغاء سلطة أخرى لما تلعثم أحد في القول بأن الإلغاء غير التوقيف ، والقول بأنه خرق واضح لفكرة التوازن في مبدأ الفصل وخروجا عليه ويندرج في إطار مفهوم آخر هو التسلطية أو الطغيان ، وهذا الذي نفهمه من خاصية الرقابة المتبادلة بين بين الحكومة والبرلمان في النظامين السياسيين البرلماني وشبه الرئاسي من إسقاط للحكومة أو حل للبرلمان أو فض لاجتماعاته أو أو ، ولو كان مونتسكيو حيا بيننا لأنكر ذلك.

الفرع الثالث : الفهم الصحيح لمفهوم " السلطة توقف السلطة " حسب تأويلنا لما أراده مونتسكيو في هذا الشأن ، وهو أهم ما في هذا المبدأ ، لا يعني أن تقوم السلطة نفسها ومن تلقاء نفسها هي باتخاذ إجراءات إنفرادية لإيقاف السلطة الأخرى ، وإنما عن طريق طرف ثالث يتم الاحتكام إليه ، هذا الطرف هو السلطة القضائية . أو أن تعطى السلطة ، أي سلطة ، حق الاعتراض على تصرف سلطة أخرى كأن يعترض الرئيس على مشروع قانون ويمتنع عن إصداره ويعطى الحق للبرلمان الحق في إعادة إصداره ولكن بأغلبية خاصة ، وهذا هو التأويل الصحيح لمفهوم " السلطة توقف السلطة "

32 – وهي من السعة بحيث شملت أكثر من 98 % من وظيفة السلطة في الدولة وتنوعت بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووو .

من وجهة نظرنا وهي الوظيفة المفترضة للسلطة القضائية لضمان مأسسة هذا المفهوم كونه مفهوما قانونيا في الأساس وإن كانت له تأثيراته الديمقراطية .

الفرع الرابع : عندما يتم الحديث عن مبدأ الفصل بين السلطات لاتذكر إلا السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، أما السلطة القضائية فقد أخذ الحديث حول رقابتها على دستورية القوانين جدلا واسعا واعتبره اتجاه خروجا على اختصاص القضائية وتدخلا في اختصاص سلطة أخرى هي السلطة التشريعية[33] ، ونعتقد أن هذا فهم خاطئ لأن القاضي عندما يمتنع عن تطبيق قانون أو يصدر حكما بعدم دستوريته إنما يقوم بعمله كما أراده مونتسكيو في مفهوم « السلطة توقف السلطة « وهو الفهم الصحيح ، لأن الجميع يعمل تحت سقف الدستور ، مثل الرئيس حين يعترض على مشروع القانون . ولكن الاعتراض لم يثر إلا هنا على اعتبار أن القانون معصوم وفقا لهذا الاتجاه باعتباره معبرا عن إرادة الأمة[34] ، والحقيقة أن الإرادة التي صنعت الدستور هي الإرادة التأسيسية وما السلطة التشريعية إلا متفرعة عنها كما هي السلطة القضائية ، كما أن السلطة القضائية تقوم بوظيفتها في الرقابة على مشروعية القرارات الإدارية التي تصدر عن السلطة التنفيذية حتى على مستوى رئيس الدولة وهو أيضا معبر عن إرادة الأمة باعتباره منتخبا من قبل الشعب ، كما فعل قاض أمريكي من إيقاف لقرار ترامب الخاص بمنع مواطني ست دول مسلمة وكوريا الشمالية من دخول أمريكا لانتهاكه قانون الهجرة الاتحادي[35] . وهذا هو الفهم الصحيح لمفهوم « السلطة توقف السلطة « لا تسقطها ولا تحلها .

ذلك إذا هو الأصل في الفصل بين السلطات في أن تستمر كل سلطة في عملها مهما حدثت بينها من اختلافات تحكمها فكرة التوازن وعند تجاوز أي منها حدود الدستور فالمتضرر يلجأ للقضاء وهذا هو الفهم الحقيقي لمفهوم " السلطة توقف السلطة " الذي أراده مونتسكيو وأما إجراءات الحل للبرلمان من قبل الحكومة أو الإطاحة بالحكومة من قبل البرلمان فهو تطور يخص النظام السياسي ولاعلاقة له بمبدأ الفصل بين السلطات الذي يعتبر مبدأ قانونيا أكثر منه مبدأ ديمقراطياً ينظم العلاقات بين وظائف السلطات الثلاث المشتقة ، التشريعية ، التنفيذية والقضائية ، وأن التأويلات

33 - بن حماد ، مرجع سابق ، ص 232 .

34 - نفس المرجع ، ص 233 .

35 - أنظر الرابط التالي : http://www.dw.com/ar/%D9%82%D8%A7%D8%B6-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%8A%D9%88%D9%82%D9%81-%D9%82%D9%8A%D9%88%D8%AF-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%81%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF/a-41004467

الخاطئة له أو المتعسفة هي التي أنتجت أنظمة سياسية تعسفت في تطبيقها لآليات مبدأ الفصل سميت برلمانية وشبه رئاسية وجمعية .

الفصل الثاني
أنظمة الفصل بين السلطات

لن استعرض هنا الأنظمة السياسية على طريقة المقررات التعليمية المقررة على طلبة كليات الحقوق والعلوم السياسية بل سأتناولها بطريقة نقدية تحليلية لتحقيق الغرض الذي من أجله كانت الدراسة[36] ونشير فقط ، إشارة إلى أركان وخصائص لنرى إلى أي مدى تقترب من مبدأ الفصل بين السلطات وفكرتيه المركزيتين : فكرة التوازن ، وفكرة السلطة توقف السلطة ، وسنعرض لذلك في مبحثين هما : الأنظمة التي تقوم على أساس تداخل السلطات (المبحث الأول) ، وأنظمة الفصل الشديد (المبحث الثاني) .

المبحث الأول
الأنظمة السياسية التي تقوم على أساس التداخل

هنا تحديدا سنتكلم عن نظامين إثنين يقول مؤيدوهما أنهما يقومان على أساس الفصل المرن ولا أرى وجها لتلك التسمية ، هذا النظامان هما : النظام السياسي البرلماني (مطلب أول) ، والنظام السياسي شبه الرئاسي / أو المختلط (مطلب ثان) .

المطلب الأول : النظام السياس البرلماني

تاريخيا نشأ النظام السياسي البرلماني في بريطانيا وترسخت فيه تنظيم السلطات على أساس التجربة والخطأ في ممارسة السلطة عبر التاريخ لا على أساس الفكر والاجتهاد من قبل الساسة وفقهاء القانون الدستوري كما هو في النظام السياسي الأمريكي ، ومر بعدة مراحل من تطور العلاقة بين الحكم الملكي المطلق وبين البرلمانات والتي انتهت بانتصار البرلمانات بالوصول إلى الحكم

36 - الرد على من اعتبروا في طروحاتهم من أن النظام السياسي البرلماني هو الخيار الصحيح لإيجاد حل لمشكلة تركيز السلطة .

الملكي المقيد في نهاية القرن السابع عشر 1689م ، أي قبيل نشر جون لوك كتابه الحكومة المدنية سنة 1690م الذي ضمنه مسألة الفصل بين السطات ، وبدأت بلورة النظام السياسي البرلماني مع الحكم الملكي المقيد الذي مر أيضا بعدة مراحل كانت أولاها تراجع سلطات رئيس الدولة (الملك) لصالح الوزير الأول أو رئيس الحكومة ، وتلتها مرحلة مسؤولية الحكومة السياسية أمام البرلمان ، ثم مرحلة ثالثة انتقلت فيها صلاحية حل البرلمان من الملك إلى رئيس الحكومة[37] ، وأصبحت أركانا يعرف بها النظام السياسي البرلماني .

وعرف البعض النظام السياسي البرلماني بأنه نظام يقوم على أساس الفصل المرن بين السلطات والتعاون والرقابة فيما بينها ، وعلى أن يكون أعضاء الحكومة أعضاء في البرلمان ، وعلى أساس ثنائية السلطة التنفيذية[38] .

غير أننا سنرى أن التطورات التي شهدها النظام السياسي البرلماني على مستوى العلاقات بين سلطتي التشريع والتنفيذ على المستوى النظري كانت في الاتجاه الخطأ أو المناقض لمبدأ الفصل بين السلطات (فرع أول) وعمليا تطور النظام في الاتجاه حتى المعاكس لخصائصه التي يعرف بها (فرع ثان) .

الفرع الأول : إخفاقات النظام السياسي البرلماني على المستوى النظري

أخفق النظام السياسي البرلماني خلال مسيرته الطويلة على مستوى الفصل الوظيفي والعضوي كما أراده ونتسكيو في مبدأ الفصل بين السلطات .

– الإخفاق على مستوى الفصل الوظيفي والعضوي ، من خلال مايعرف بالتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، الذي يعني اشتراك الحكومة في التقدم بمشاريع قوانين أسوة بالبرلمان وكذلك مشاركة النواب في عضوية الحكومة . وظيفيا اشتراك الحكومة في التقدم بمشاريع قوانين سيتم من طريقين : الطريق الفردي من خلال النواب الوزراء الذين هم أعضاء في الحكومة ، والطريق الثاني : من خلال المبادرة الجماعية التي تتقدم بها الحكومة . وعضويا أخفق الفصل بسبب خاصية التعاون التي فهمت على أن يكون أعضاء الحكومة أعضاء في البرلمان وهذا يعني وحدة عضوية من طريقين : الأول في أن أعضاء الحكومة أعضاء في البرلمان ، وثانيا أن الأغلبية البرلمانية هي أغلبية الحكومة

37 – لمزيد من المعلومات حول تطور النظام السياسي البرلماني ، أنظر : بنكوكوس ، أحمد ، القانون الدستوري والنظ السياسية ، ص 119.

38 – بن حماد ، محمد رضا ، مرجع سابق ، ص 284 وما بعدها .

وأغلبية الحزب الحاكم . وهذا ينفي استقلال السلطات عن بعضها ويلغي فكرة التوازن .

صحيح أن هذه الخاصية من خصائص النظام السياسي البرلماني ويعرف بها أيضا لكنه يتنافى حقيقة مع مبدأ فصل السلطات وظيفيا وعضويا ويتنافى مع إرادة مونتسكيو في استقلال كل سلطة عن الأخرى عضويا ووظيفيا خوفا من الاستبداد ولضمان الحرية والتوازن ، وجعل وظيفة السلطة التشريعية سن القوانين ووظيفة السلطة التنفيذية تنفيذها في حين خص السلطة القضائية بتطبيقها في المنازعات .

- إخفاق النظام أيضا من خلال مايعرف بالرقابة والتأثير المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أي إمكانية حل البرلمان من قبل الحكومة ، وإمكانية إسقاط الحكومة من قبل البرلمان وتعرف بالمسؤولية السياسية ، وتعارضهما مع فكرة التوازن ، ومفهوم " السلطة توقف السلطة " كفكرتين مركزيتين لمبدأ الفصل .

نعم دعوة البرلمان للانعقاد وفض اجتماعاته وإمكانية حل البرلمان من قبل الحكومة هي من خصائص النظام البرلماني استنبطها خلال مراحل تطوره الطويلة وأصبح يعرف بها ولكن لا علاقة لها البتة بفصل السلطات ، لأن فصل السلطات من خلال مفهوم " السلطة توقف السلطة " لايخول لأي سلطة الحق في إلغاء أي سلطة أخرى أو منعها من العمل إلا من خلال طرف ثالث مالم فيعتبر طغيانا ، وهذا هو الطغيان الذي قصده مونتسكيو وحذر منه ، وهذا تجاوز لمفهوم " السلطة توقف السلطة " ، لأن الإيقاف لغة غير الحل ، ولأن الإيقاف منطلقه أو سببه وفقا لمبدأ الفصل أنه وقع من قبل السلطة المراد توقيفها تجاوز لاختصاصاتها أو صلاحياتها الدستورية أو العرفية وهنا لايوجد الفصل الذي يعني الاستقلال ولا يحقق تطلعات المنادين بمشروع النظام البرلماني . ويقابل ذلك أيضا مسؤولية الحكومة أمام البرلمان .

تعد المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان ركنا أساسيا من أركان النظام السياسي البرلماني ترسخت مع تطوره واحتلت فيه حجر الزاوية وبدونها يفقد النظام السياسي البرلماني ركنا من أهم أركانه . لكنها في الحقيقة كسابقاتها لا علاقة لها بمبدأ فصل السلطات بل وتجاوز له وتعد عليه ، لأن مفهوم " السلطة توقف السلطة " لايعطي لأي منهما الحق في إلغاء السلطة الأخرى أو منعها عن العمل باتخاذ إجراءات فردية إلا بواسطة طرف ثالث مالم فيعتبر طغيانا وهذا الذي حذر منه مونتسكيو ، وهنا أيضا لايمكن الحديث عن فصل للسلطات من خلال النظام السياسي البرلماني

كما يريد أصحاب المشاريع أعلاه ، الذين يتبنون المطالبة بالنظام البرلماني بديلا عن النظام شبه الرئاسي . لم يخفق هذا النظام فقط في تطبيق مبدأ فصل للسلطات وإنما أخفق حتى في تفعيل خصائصه التي رسخها خلال مسيرته الطويلة .

الفرع الثاني : إخفاقات النظام على المستوى العملي

على هذا المستوى فقد أخفق النظام في الالتزام بفكرة التوازن الذي يفترض تحققه عن طريق التعاون والتأثير المتبادل بين مؤسستي البرلمان والحكومة في النظام السياسي البريطاني وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات وتطورت عمليا إلى علاقة وتأثير متبادل بين حزبي الحكم والمعارضة الناتج عن تناوب سيطرة الأحزاب الكبيرة على الحياة السياسية في بريطانيا[39] ، وهيمنة الحكومة على سلطتي التشريع والتنفيذ بل وأقصت مجلس اللوردات 1290 عضوا من العملية التشريعية واقتصر دوره على الاعتراض فقط ، اعتراض لا يؤدي سوى إلى تأخير صدور القانون لمدة عام فقط [40]. ولم يخفق على مستوى مناقضته لمبدأ الفصل بين السلطات ولكن أخفق حتى في تفعيل خصائصه التي يعرف بها .

فقد تلاشى مبدأ المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان وظهرت علاقة عضوية بين الحكومة والبرلمان من نوع جديد من خلال الأغلبية[41] ، زيادة على أن أعضاء الحكومة في الأصل هم أعضاء في البرلمان وأعضاء في نفس الحزب صاحب الأغلبية ، يؤكد ذلك أنه عندما يحدث خلاف داخل البرلمان بسبب سياسات الحكومة فإنه يتم البحث عن رئيس جديد للحكومة (زعيم للحزب) بدلا من سحب الثقة من الحكومة وإسقاطها وهذا ما حدث في الفترة الماضية بين كل من توني بلير الذي كان رئيسا للحكومة وقولدن براون الذي كان وزيرا للمالية في حكومة بلير ، حيث أختير الثاني رئيسا لحزب العمال ومن ثم رئيسا للحكومة[42] ، وبقيت الحكومة كما هي لم يتغير فيها سوى شخص رئيسها . وما حدث هو استبدال لشخص مكان شخص لا أكثر ، وهو ماتم بالنسبة لتريزا ماي رئيسة الحكومة البريطانية الحالية التي تولت رئاسة الحكومة خلفا لديفيد كاميرون وأصبحت المرشحة

39 - بنكوكوس ، أحمد ، مرجع سابق ، ص133 .
40 - نفس المرجع ، ص 138 .
41 - نفس المرجع ، ص 137 ، 138 .
42 - تم ذلك في 27 / 6 / 2007م ، أنظر الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%88%D9%86__%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%86#

الوحيدة إثر انسحاب منافستها أندريا ليدسوم من السباق على زعامة حزب المحافظين[43] .

بل لم تعد المسؤولية السياسية للحكومة من عناصر التعريف للنظام السياسي البرلماني عند الدكتور محمد رضا بن حماد وأشار إلى من اعتبرهم البعض بالقول : " أمام فقدان البرلمان لدوره مقابل الحكومة وسيطرة الحزب أو التحالف الحزبي الفائز في الانتخابات على السلطتين التنفيذية والتشريعية واحتكاره لكل مراكز النفوذ في الدولة إلى اعتبار أن الفصل أصبح في نطاق النظام السياسي البرلماني بين الأغلبية الحاكمة والمعارضة الساعية للوصول إلى السلطة لا كما جاء في نظرية مونتسكيو بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية "[44] .

نعم لقد نجح النظام السياسي البرلماني في بريطانيا في تقديم إنموذجا يعتبر ناجحا في بريطانيا وحافظت عليه قوة أحزابه وليست بناه وآلية العمل فيه ، وأسهم في ذلك الشعب البريطاني بضبط شوكة الميزان من خلال نظام انتخابي أفرز حزبين كبيرين يتنافسان على مقاعد البرلمان في القرنين التاسع عشر والعشرين هما على التوالي حزبا الأحرار والمحافظين ثم حزبا المحافظين والعمال مكن الحزب الفائز بالأغلبية من تشكيل الحكومة بمفرده[45] ، وقلده كثيرين ، نجح البعض وفشل آخرون لعدم صلاحية بنية النظام نفسه وآلية عمله والعلاقات بين السلطات فيه وليست البيئة التي انتقل إليها ، وحتى في بريطانيا في حال فشل حصول أي حزب على الأغلبية في البرلمان حتى مع نظام الأغلبية البسيطة في الانتخابات ، فذلك يعني أننا أمام حكومة ائتلاف من أحزاب متنافسة وفي بعض الأحيان متنافرة في أهدافها السياسية ومتعارضة في برامجها الانتخابية[46] ، هذه تمثل خطرا على استقرار الحكومة وعلى الاستقرار السياسي حتى في أنظمة الحكم العريقة في الديمقراطية مثلما حدث في بريطانيا بين 1922 – 1932 ، حيث شهدت أزمات حكومية وشهدت توالي حل مجلس العموم [47] .

وهكذا وكما رأينا فإن تطور النظام السياسي البرلماني كان في اتجاه مناقض لمبدأ الفصل نظريا ، وأخفق حتى في تفعيل خصائصه التي يفاخر بها مؤيدوه عمليا وأن بنيته لن تساعد على تحقيق مبدأ الفصل كما أراده مونتسكيو ، وعليه فإن البحث عن نظام بديل يصبح عملا مشروعا .

43 – أنظر الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%B2%D8%A7__%D9%85%D8%A7%D9%8A

44 – بن حماد ، محمد رضا ، مرجع سابق ، ص 403.

45 – بنكوكوس ، أحمد ، مرجع سابق ، هامش 1 ، ص 130 .

46 – عبد الله ، عبد الغني بسيوني ، الوسيط في النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص 295 .

47 – بنكوكوس ، أحمد ، المرجع السابق ، ص 130 .

المطلب الثاني : النظام السياسي شبه الرئاسي / المختلط

سنحاول التعرف على هذا النظام فيما لو كان ممكنا بالفعل أن يكون النظام البديل الذي يتحقق منخلاله فصلا حقيقيا بين السلطات عن النظام السياسي البرلماني ، وقد عرفه موريس دوفرجيه بأنه النظام الذي يكون فيه رئيس الجمهورية منتخبا من قبل الشعب وتكون فيه الحكومة مسؤولة أمام البرلمان[48] ، هذا تعريف لشبه الرئاسي لتمييزه عن البرلماني وعن الرئاسي ، أما بالنسبة لتعريف النظام السياسي كنظام سياسي فيعرف كما ذكرنا سابقا على أساس التفاعل ، ويعرف شكل النظام السياسي على أساس نوع العلاقات القائمة بين السلطات الثلاث .

تعود بداية هذا النظام إلى العام 1919م في فنلندا[49] ، ويوجد في دول كثيرة منها دول عربية وإن بصورة مشوهة أو تميل إلى الرئاسوي ، ولكنه في فرنسا أكثر شهرة وقد بدأ مع دستور الجمهورية الخامسة في 4 أكتوبر 1958م والذي انتخب بموجبه الجنرال شارل ديجول رئيسا للجمهورية في 18 ديسمبر 1958م بواسطة هيئة انتخابية خاصة تصل إلى 81 ألف ناخب مكون من أعضاء البرلمان بمجلسيه ومجالس المحافظات وأعضاء مجالس الأقاليم فيما وراء البحار وممثلين منتخبين عن المجالس البلدية[50] ، وهذا هو النظام الذي ينعت بالمختلط لأن الرئيس ليس منتخبا من قبل الشعب مباشرة ، لكنه لم يكن محصورا في انتخاب من قبل البرلمان كما يحدث في النظام السياسي البرلماني لاختيار رئيس الدولة في أنظمة الحكم الجمهورية ، كما أنه كان يتمتع بصلاحيات كبرى أيضا ، فهو يسود ويحكم على عكس الرئيس في البرلماني ، وقد تعززت مكانة الرئيس في هذا النظام أكثر عند تقاسم الإرادة الشعبية مع البرلمان بعد التعديلات الدستورية الفرنسية في 2 نوفمبر 1962م التي أصبح رئيس الجمهورية ينتخب بموجبها من قبل الشعب مباشرة[51] ، وهذا النظام هو الذي ينعت بالنظام شبه الرئاسي لأن الرئيس فيه منتخب من قبل الشعب مباشرة[52] .

سندرس هذا النظام بالتركيز على نسخته الفرنسية ومن خلال خصائصه التي بينت لنا أنه

48 - بن حماد ، مرجع سابق ، ص 421 .

49 - https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3__%D9%81%D9%86%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7

50 - بنكوكوس ، أحمد ، مرجع سابق ، ص 156 .

51 - نفسه ، ص157 .

52 - توجد العديد من الأنظمة السياسية شبه الرئاسية وإن اختلفت في بعض الخصائص إلا أن أهم مايوحدها هو وجود رئيس منتخب من قبل الشعب وحكومة مسؤولة امام البرلمان . وقد اخترنا في دراستنا النظام السياسي الفرنسي وإن كانت بعضها أقدم منه .

تطور نظريا في اتجاه مناقض لمبدأ الفصل بين السلطات (فرع أول) ، وإخفاقه في التطبيق العملي (فرع ثان) .

الفرع الأول : التناقض مع مبدأ الفصل نظريا وظيفيا وعضويا يمكن التعرف على ذلك من خلال: التعاون بين التشريعية والتنفيذية ، والرقابة المتبادلة بينهما .

1. على مستوى التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، هي واحدة من خواص النظام شبه الرئاسي التي تعني حق السلطة التنفيذية المشاركة في الوظيفة التشريعية ، تتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات الأصل ، لايمكن معها الحديث عن الفصل الوظيفي بين التشريعية والتنفيذية كما هو حال النظام البرلماني ، حيث خول الدستور الفرنسي رئيس الدولة ورئيس الحكومة والحكومة صلاحية المشاركة في العملية التشريعية . ولم يكتف بتخويل السلطة التنفيذية بفرعيها حق التقدم بمشاريع قوانين فقط ، بل منح رئيس الجمهورية صلاحيات تأسيسية[53] ، وخول الحكومة حق إصدار مراسيم لها قوة القانون في مهام السلطة التنظيمية فيما استثني من صلاحيات البرلمان وبالتالي « أصبح الوزير الأول عنصرا أساسيا في السلطة التشريعية إلى جانب البرلمان »[54] . يعني هناك صلاحيات تشريعية يفترض أن البرلمان هو صاحب الاختصاص فيها قد حجزت للحكومة !! فأين الفصل الوظيفي للسلطات ؟
2. الرقابة والتأثير المتبادلين بين التشريعية والتنفيذية: نظريا تظهر هذه الخاصية كوسيلة من وسائل التأثير والرقابة المتبادلة لتدعيم التوازن بين السلطتين التي تجذب كثيرين لتبني مثل هذا النظام كما هو في البرلماني ، ولكنها من حيث التطبيق حالها حال الرقابة في البرلماني انتقل فيها التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية المطلوب المحافظة عليه من خلال التعاون والتاثير المتبادل إلى توازن بين حزبي الحكم والمعارضة من خلال التناوب ، كما أنها تتناقض ومبدأ الفصل وتحديدا المفهوم المركزي فيه وهو مفهوم " السلطة توقف السلطة " ، ويظهر ذلك من خلال : مسؤولية الحكومة تجاه البرلمان ، حق الرئيس والحكومة حل البرلمان .
3. مسؤولية الحكومة تجاه البرلمان : حيث أكدت المادة 20 من الدستور الفرنسي تحمل الوزير الأول مسؤولية الحكومة أمام الجمعية الوطنية عن برنامجها وعن بيان السياسة العامة بموجب المادة

53 - المادة 89 من الدستور الفرنسي 1958 وآخر تعديلاته في 23 يوليو 2008م .
54 - بنكوكوس ، أحمد ، مرجع سابق ، ص 168 .

49 ، وإذا أقرت الجمعية الوطنية سحب الثقة أو رفضت الموافقة على برنامج الحكومة أو رفضت بيان السياسة العامة وجب على الوزير الأول تقديم استقالتها للرئيس المادة 50 [55] .

4. حق الرئيس والحكومة حل البرلمان : وفقا للمادة 12 من الدسستور الفرنسي للرئيس الحق في حل الجمعية الوطنية بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان وهي استشارة شكلية لأنه غير ملزم بنتائجها وهذا سلاح بيد الرئيس في حال نشب خلاف سياسي بينه وبين الأغلبية البرلمانية أو في حال اختلاف هذه الأغلبية مع رئيس الحكومة ، وللرئيس صلاحيات تكاد تكون مطلقة في الظروف الاستثنائية[56] .

هذه الحقوق والصلاحيات لرئيس الدولة في النظام السياسي شبه الرئاسي وقبله لرئيس الحكومة في النظام السياسي البرلماني لايتمتع بها رئيس الدولة في النظام السياسي الرئاسي على الإطلاق . ومع ذلك نردد ونقول : إن الرئيس في النظام السياسي الرئاسي يتمتع بصلاحيات مطلقة وهذا غير صحيح وسنثبت ذلك في الفقرة الثانية من هذا الفصل ، النظام السياسي الرئاسي . نعم نسمع رئيسا قويا ولكن بالمقابل هناك برلمان قوي لايستطيع تجاوزه وليس له في كل الحوال الحق في المشاركة في العملية التشريعية باستثناء مشروع الموازنة ، لكن في النظامين البرلماني وشبه الرئاسي ليسا قويين فحسب ، بل مهيمنان على البرلمان وكأنه تابع لهما .

ماذكرناه كاف لنتبين أن هذين النظامين بعيدان عن مبدأ الفصل بين السلطات عضويا ووظيفيا ، بل وأخفقا حتى في تطبيق خصائهما على المستوى العملي .فالإخفاق إخفاقان .

الفرع الثان : النظام السياسي شبه الرئاسي في الواقع العملي

كما أخفق على مستوى الفصل الوظيفي ، فقد أخفق في الفصل العضوي من خلال الأغلبية التي تتمتع بها السلطة التنفيذية في البرلمان حيث يصبح رئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان جميعهم من حزب واحد مثل حكومة إدوار فيليب الفرنسية الحالية في فرنسا[57] ، وتتلاشى معه كل أركان مبدأ الفصل بين السلطات عضويا ووظيفيا ، وتزداد مع ذلك هيمنة التنفيذية على التشريعية

55 - الدستور الفرنسي ، المواد 20 ، 49 ، 50 .

56 - للمزيد حول هذه الصلاحيات ، أنظر : بنكوكوس ، أحمد ، المرجع السابق ، ص 160وما بعدها .

57 - https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9__%D8%A5%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%B1__%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A8#%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3__%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1

وتبعية الحكومة للرئيس وتقويض فكرة التوازن من أساسها بنص الدستور وتتعمق الهيمنة بالنظر إلى الصلاحيات الدستورية الكبيرة المخولة لرئيس الجمهورية[58] .

غير أن هذا النظام قد يدخل مرحلة الأزمة التي قد تؤدي في النهاية إلى تعجيل الانفجار إذا كانت الأغلبية لحزب غير حزب الرئيس[59] ، ولا تستطيع الحكومة أن تحافظ على استقرارها بسبب بنية النظام الدستورية . حيث تكون العلاقة بين الحكومة والرئيس عرضة لعدم الاستقرار ومن ثم التأثير على النظام السياسي ككل سواء كان نظام الانتخابت أغلبية بسيطة أو أغلبية مطلقة كما حدث في فرنسا بين فرانسوا ميتران الاشتراكي وجاك شيراك الديجولي[60] .

في هذه الحالة ، وكما أن للحكومة مركز الصدارة على بقية المؤسسات الدستورية في النظام السياسي البرلماني ، فإن رئيس الجمهورية في النظام المختلط أو شبه الرئاسي هو المحور الذي تتحرك حوله بقية المؤسسات الأخرى في الدولة بما خصه به الدستور من صلاحيات واختصاصات سواء قام بها بشكل منفرد أو مع غيره ، وبرغم كل الصلاحيات الممنوحة له فهو ليس مسؤولا سياسيا أمام البرلمان ، والحكومة هي المسؤولة عن كل أعماله ومن ذلك أنه يتمتع بصلاحيات مطلقة في تعيين رئيس الحكومة إذا كان حزبه صاحب الأغلبية في البرلمان[61] .

كما أخفق النظام شبه الرئاسي وفقا لمبدا الفصل بين السلطات على مستوى الفصل الوظيفي والعضوي نظريا ، فقد أخفق عمليا على مستوى خصائص النظام شبه الرئاسي نفسه والمتمثلة في الرقابة المتبادلة بين السلطتين ، أي حق الحكومة في حل البرلمان وحق البرلمان الإطاحة بالحكومة هي الأخرى قد تلاشت ولم يعد معمولا بها بسبب النظام الانتخابي وما يخلفه من تغول وهيمنة للأغلبية .

نخلص إلى ذكر عدد من المخاطر في حال الأخذ بأي من النظامين السياسيين البرلماني أو شبه الرئاسي في اليمن ، أولا على مستوى الفصل بين السلطات ، وثانيا على مستوى المشاركة وعلى شكل النظام الحزبي وعلى الاستقرار الحكومي والسياسي ومن ثم على التنمية ، وتختلف تلك المخاطر بحسب نوعية النظام الانتخابي المعمول به .

ففي حالة العمل بنظام الأغلبية البسيطة أو الأغلبية المطلقة في الانتخابات فتأثيرهما السلبي يكون واضحا على مستوى المشاركة السياسية وعلى هيمنة حزب أو حزبين على الحياة السياسية وعلى

58 - أنظر : على سبيل المثال في صلاحيات الرئيس الفرنسي : الدستور الفرنسي ، المواد ، 8 ، 10 ، 12 ، 16 ، 29 ، 30 ، 31 ، 89 .
59 - بنكوكوس ، أحمد ، المرجع السابق ، ص 165 .
60 - أنظر الرابط التالي :
61 - بنكوكوس، أحمد، مرجع سابق، ص 159.

البرلمان وهيمنة التنفيذية على التشريعة ، وفي حالة العمل بنظام التمثيل النسبي مع هذين النظامين السياسيين تظهر هشاشة النظامين البنيوية في عدم قدرتهما على استيعاب مشاركة سيساسية مرتفعة وما تنتجه من سلبيات خطيرة تدخل البلاد مرحلة أزمة تتمثل في وجود حكومات ائتلاف تكون من الضعف والتناقض والتباين في المصالح بحيث تصبح خطرا على استقرار الحكومة ومن ثم على الاستقرار السياسي فالتنمية ، وسنرى هذا أكثر وضوحا في المثال التوضيحي في نهاية هذه الدراسة الذي يربط بين أنواع النظم الانتخابية وأشكال النظم السياسية . ولكن وفي كل الأحوال وبغض النظر عن النظام الانتخابي فإن هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في هذين النظامين ثابتة بنيويا ، فقط يكون أعضاء البرلمان أكثر استقلالا مع نظام التمثيل النسبي والحكومة ستكون أقل استقرارا .

أخيرا ، وعلى الرغم من أن خاصيتي حل البرلمان من قبل الحكومة وإسقاط الحكومة من قبل البرلمان هما خاصيتان تقفان على الضد من مفهوم " السلطة توقف السلطة " وتعدٍ عليه ، وبينهما تضاد في اللغة ، إذ أن حلَّ أو أقال غير وقَّفَ أو أوقف تماما كما سبق وبينا ، فإنهما قد تلاشتا أيضا فما الذي بقي للنظام شبه الرئاسي ومثله البرلماني يمكن الحديث عنه ، صحيح أنها كانت تجربة رائدة في حينها ، ويمكن أناها لازالت صالحة لنفس البلدان ، لكن بالنسبة لنا في اليمن وفي المنطقة العربية لابد من إعادة النظر فيهما وبالذات مع التطورات التي حدثت في عالمنا العربي والإسلامي واليمن على وجه الخصوص من إثارة للتعددية الثقافية والعرقية والمناطقية والمذهبية التي ظهرت بفعل التدخلات الخارجية الإمريكية تحديدا وتحريكها تحت عناوين كثيرة يجمعها عنوان الفوضى الخلاقة ، نعم لم يعد عنوانا النظام البرلماني والنظام شبه الرئاسي عنوانان جاذبان لنا اليوم أو هكذا يفترض ، نحن بحاجة إلى نظام سياسي يتحقق فيه الفصل الحقيقي بين السلطات وتوقف السلطة فيه السلطة عند التجاوز ولايسمح فيه بالتداخل بين السلطات تحت عنوان التعاون ولابهيمنة لسلطة على أخرى ، نحن بحاجة إلى نظام سياسي يسمح باعتماد نظام انتخابي يسمح بمشاركة سياسية مرتفعة تستوعب كل الفاعلين السياسيين ويضمن استقرارا وتنمية ويقدم ردا عمليا على كل التدخلات الخارجية التي تأتي في جزء كبير منها لمنعنا من الحصول على هذا النظام ، فما هو هذا النظام أو الخيار البديل ؟ .

المبحث الثاني
النظام السياسي الرئاسي

هو نظام الفصل التام أو الفصل الشديد بين السلطات ، وهو على عكس النظام السياسي البرلماني الذي نشأ بما يمكن تسميته بطريقة التجربة والخطأ في بريطانيا فإن النظام السياسي الرئاسي ذي النشأة الأمريكية كان نتيجة دراسة ووعي من قبل المؤسسين في الولايات الثلاث عشرة نواة الدولة الأمريكية الإمبراطورية فيما بعد ، من أجل إكساب دولتهم الجديدة عوامل القوة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، ولتحقيق التماسك بين الولايات المشكلة للدولة الفيدرالية ولتجاوز هيمنة برلمانات الولايات الذي جعل أنظمتها أقرب إلى النظام المجلسي[62] ، ولترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات لتوقف السلطة السلطة وكان لهم ما أرادوا وضمنوه دستور فيلادلفيا 1787م أول دستور مكتوب وهذا هو سر تفوقهم وسر نجاحهم الذي اكتشفه التيار الإصلاحي العربي ، ولهذا يحاول الأمريكي على وجه الخصوص والغربي على وجه العموم عن طريق أنظمة الاستبداد في منطقتنا منعنا من الوصول إلى نظم سياسية تعتمد الفصل بين السلطات كنتيجة لنظام حكم ديمقراطي حقيقي هو الرد الحقيقي على تدخلاتهم ويجعلنا أمة بين الأمم ، وكانت أكبر تجليات ذلك المنع إجهاض ثورات الربيع العربي وحرف بوصلتها لمنعها من تحقيق أهدافها في الوصول إلى أنظمة حكم ديمقراطية حقيقية تسمح بإقامة أنظمة سياسية تعتمد الفصل بين السلطات لتتمكن من بناء الدولة وتكوين الأمة ، فهل نحن مدركون ؟ .

فقد أفرد الدستور الأمريكي ثلاث مواد لتنظيم السلطات في النظام السياسي الأمريكي ، حيث أناطت المادة الأولى في فقرتها الأولى جميع السلطات التشريعية لكونغرس الولايات المتحدة ، وحصرت المادة الثانية في فقرتها الأولى السلطة التنفيذية في رئيس الدولة الذي ينتخب مع نائبه لمدة أربع سنوات ، في حين أناطت المادة الثالثة السلطة القضائية بمحكمة عليا واحدة ومحاكم أدنى[63].

عرف هذا النظام من خلال أول دستور مكتوب في العالم وغدى إنموذجا يحتذى من قبل

---

62 - بن كوكوس أحمد ، مرجع سابق ، ص ، 134 .

63 1 - أنظر: نصوص المواد المذكورة في الدستور الإمريكي. من خلال الرابط التالي : http://www1.umn.edu/humanrts/arab/us-con.html

الأوراق الفيدرالية/الكسندر هاملتون، جميس ماديسون، وجون جاي؛ ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة أحمد ظاهر– عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1996. ص 661-626.

أنظمة سياسية عدة في العالم وخاصة في أمريكا اللاتينية وتطعمت ببعض خصائصه أنظمة سياسية أخرى[64] .

تقوم فلسفة النظام الرئاسي على عدم وجود سلطة مطلقة ، لأي من السلطات الثلاث ، على السلطتين الأخريتين ولا يوجد فيه مركز ثقل ، كما هو حاصل في النظام السياسي البرلماني الذي تحتل فيه الحكومة مركز الصدارة ، أو النظام السياسي المختلط أو شبه الرئاسي الذي يحتل فيه رئيس الدولة المكانة المحورية في العملية السياسية ، ويتميز النظام الرئاسي بأنه : أحادي السلطة التنفيذية (مطلب أول) ، والفصل التام بين السلطات (مطلب ثان) ، مع وجود علاقة تعاون وتكامل (مطلب ثالث) .

المطلب الأول : أحادية السلطة التنفيذية

تعني الأحادية[65] للسلطة التنفيذية أنها غير موزعة بين فرعين كما هو الحال في النظام السياسي البرلماني أو النظام السياسي شبه الرئاسي ، لعل هذه الأحادية في السلطة التنفيذية هي التي دفعت بالبعض إلى الدعوة إلى ترك النظام السياسي الرئاسي وتبني النظام السياسي البرلماني لأنها من وجهة نظرهم مؤذنة برجحان كفة رئيس الدولة في ميزان السلطات مقارنة برئيس الدولة في النظام السياسي البرلماني[66] .

ذلك قول غير دقيق ، بل غير صحيح ، نعم ، السلطة التنفيذية ليست موزعة على الرئيس وعلى الحكومة ، لكن ذلك لا يعني تفوق السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى ، بل على العكس من ذلك فإن هيمنة السلطة التنفيذية في النظام السياسي البرلماني والنظام السياسي المختلط أو شبه الرئاسي واضحة بنصوص الدستور كما سبق . حيث لايوجد في النظام السياسي الرئاسي سلطة مطلقة لأي من السلطات الثلاث على السلطتين الأخريتين حتى لو حقق حزب رئيس الدولة أغلبية في الكونغرس فهناك فصل وظيفي شديد إلى جانب الفصل العضوي لايسمح لأي سلطة بتجاوز الحدود التي أقرها الدستور كما قال جيفرسون وهذا عكس مايتبناه مؤيدو النظام السياسي البرلماني .

64 - بنكوكوس، أحمد، مرجع سابق، ص 150.

65 - الأحادية غير الفردية ، وتعني أن القرارات تصدر من مستوى واحد سواء كان رئيسه شخصا أو جماعة مثل : رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي أو القيادة الجماعية للسلطة التنفيذية في سويسرا وقراراتهما تصدر بالإرادة المنفردة وإن كانت في الأخيرة تصدر القرارات بالأغلبية لكنها معبرة عن إرادة منفردة .

66 - الزهيري ، أبو بكر مرشد فازع ، النظم السياسية المعاصرة ، مكتبة الصادق ، صنعاء ، ط1 ، 2010-2009م ، ص144 .

المطلب الثاني : الفصل الشديد بين السلطات

يطلق عليه البعض الفصل التام أو المطلق بين السلطات كما أرادها مونتسكيو أو كما قال توماس جيفرسون[67] Thomas Jefferson " يجب أن تكون السلطات الثلاث منفصلة عن بضها بشكل يجعل من الصعب على إحداها تجاوز الحدود التي أقرها الدستور ، ودون أن تجبر على الوقوف عند حدها من السلطتين الأخريتين "[68] ، ويعتقد البعض خطأ أن هذا يعني انعدام التعاون بين السلطات ، وفي الحقيقة فإن الدستور الأمريكي لم يغلق باب التعاون فيما بينها وسماته[69] ، ويتجسد فيه الفصل العضوي والوظيفي وفقا لمبدأ الفصل :

الفرع الأول : الفصل العضوي

وهذا يعني وجود ثلاث سلطات تستقل هيكليا عن بعضها البعض استقلالا حقيقيا ، يمنع فيها الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية الحكومة ، وعدم جواز دخول الوزراء إلى (الكونقرس) البرلمان بصفاتهم وعدم حضورهم جلساته لشرح سياسة الرئيس أو الدفاع عنها على عكس النظامين السابقين . ويتعزز الفصل العضوي بالفصل الوظيفي .

الفرع الثاني : الفصل الوظيفي

هنا تتجلى صورة الفصل كما أرادها مونتسكيو وتظهر في عدم قدرة الرئيس على حل السلطة التشريعية تحت أي مبرر ، وبالمقابل ليس في إمكان البرلمان سحب الثقة من رئيس الدولة تحت أي ظرف باستثناء مايتعلق بتهمة الخيانة أو الجنايات أو الجنح التي تضر بالمصلحة العامة[70] ، وهذا يعطي لكلا السلطتين استقلالا في مواجهة السلطة الأخرى ، أو أن السلطة تستطيع أن توقف السلطة كما أرادها مونتسكيو حتى لو كان لحزب رئيس الدولة أغلبية في البرلمان وهكذا تتجلى فكرة التوازن .

البرلمان هنا لا يستطيع اسقاط الرئيس أو إقالته بصفته برلمانا ولكن بصفته محكمة وفقا

---

67 - هو أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة ، والكاتب الرئيسي لإعلان الاستقلال (1776) وثالث رئيس للولايات المتحدة (1801–1809)..

68 - بنكوكوس ، أحمد ، مرجع سابق ، 139 .

69 - أنظر هذه الخصائص في : العزي ، مطهر محمد إسماعيل ، المبادئ العامة للأنظمة السياسية المعاصرة موقف المشرع اليمني منها ، مكتبة الصادق ، صنعاء ، ط2 ، 2006-2005م ، ص 215 وما بعدها.

70 - أنظر الفقرة 4 من المادة الثانية من الدستور المريكي من خلال الرابط التالي : http://www1.umn.edu/humanrts/arab/us-con.html

للدستور الأمريكي[71] ، وإذا صدر حكم بعزل الرئيس فلا يعزل سوى شخص الرئيس ويكمل مدته نائب الرئيس[72] ، ولاتسقط السلطة التنفيذية كاملة كما هو حال النظامين السابقين ، والعزل لايكون إلا بناء على اتهام نيابي وحكم قضائي[73] ، وهذا هو دور الطرف الثالث « السلطة القضائية « لترجمة مفهوم « السلطة توقف السلطة « ترجمة عملية .

في مقابل ذلك يحق لرئيس الجمهورية دعوة البرلمان للانعقاد أو تأجيل اجتماعاته أو فضها كما يحدث في النظامين السابقين ولكن وفي ظروف استثنائية فقط ، فقد منح الدستور الأمريكي في مادته الثانية فقرة 3 للرئيس حق دعوة الكونغرس للاجتماع فقط 3 [74] . لأن منع سلطةٍ لسلطةٍ أخرى من الاجتماع أو فض اجتماعها إن عقد فليس من قبيل أن السلطة توقف السلطة ولكنه المنع وتجاوزٌ لمبدأ الفصل . وليس لرئيس الجمهورية الحق في التقدم بمقترحات مشاريع قوانين إلى البرلمان بطريقة مباشرة ، الاستثناء على ذلك مشروع الموازنة العامة للدولة هو الاستثناء الوحيد على مشاركة التنفيذية للتشريعية في اقتراح مشاريع القوانين يعده الرئيس ويقدمه للكونغرس مشفوعا بطلبه في إقرارها ، ولعل هذا الاستثناء نابع من الأهمية التي لمشروع المزازنة في كونه يتضمن الإطار العام للسياسة العامة للدولة التي يفترض تنفيذها خلال سنة قادمة[75] .

على الرغم من الفصل الشديد بين السلطات إلا أن الدستور الأمريكي نظم علاقات التعاون والتكامل والتأثير المتبادل بين السلطات حيث تتجلى فكرة التوازن لمبدأ فصل السلطات في أنصع صورها وذلك من خلال : منح السلطة التنفيذية عوامل للتاثير على السلطة التشريعية ، ومنح السلطة التشريعية عوامل تاثير على السلطة التنفيذية .

الفرع الثالث : عوامل تأثير السلطة التنفيذية

تؤثر السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية من خلال حق الاعتراض على مشاريع القوانين اعتراضا مسببا إذا تم في فترة العشرة أيام من عرض مشروع القانون على رئيس الجمهورية باستثناء

71 - الدستور الأمريكي ، المادة الأولى ، الفقرة الثانية مجلس الشيوخ ، البند رقم 6 .
72 - الدستور الأمريكي ، المادة الثانية ، الفقرة الأولى ، الفرع التنفيذي ، البند رقم 6 .
73 - الدستور الأمريكي ، المادة الثانية ، الفقرة الرابعة ، الفرع التنفيذي .
74 - أنظر : الفقرة 3 من المادة الثانية من الدستور الأمريكي ، من خلال الرابط التالي : http://www1.umn.edu/humanrts/arab/us-con.html
75 - بنكوكوس ، أحمد ، مرجع سابق ، ص 149 .

أيام الأحد[76] ، وهذا هو الفهم الصحيح لمفهوم " السلطة توقف السلطة " لا إقالتها ، ولتحقيق التوازن سمح المشرع الدستوري للبرلمان إعادة إصداره ثانية إن هو أراد ومنحه الوسيلة لذلك بشرط عرضه من جديد على المجلسين وعلى أن يحصل على موافقة ثلثي أعضاء الكونقرس (النواب والشيوخ) ويصبح مشروع القانون قانونا نافذا[77] . كذلك قرار رفع الجلسات وإن وافق عليه مجلسا الشيوخ والنواب ينبغي تقديمه لرئيس الدولة للموافقة عليه ، وإذا لم يوافق عليه ، تعين إعادة إقراره من قبل ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وفقاً للقواعد والقيود المحددة في حالة مشروع القانون[78] .

نلاحظ هنا كيف انها إجراءات منطقية ومقنعة تشعر معها باستقلال كل مؤسسة واحترام المؤسسة للأخرى وأن ليس فيها تعسف أو هيمنة وهذا هو مفهوم التوازن والتعاون . وبالمقابل منح الدستور السلطة التشريعية عوامل تأثير على السلطة التنفيذية .

الفرع الرابع : عوامل تأثير السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية بهدف تحقيق التوازن والتكامل

يستطيع الكونقرس من خلال استحداث لجان البحث والمراقبة بموجب قانون صدر في عام 1946م قضى بإعادة تنظيم الكونغرس وأعطيت له سلطات واسعة تمكنه من الاستماع إلى شهادات بعض الشخصيات وموظفي السلطة التنفيذية ، بالإضافة إلى اللجان الدائمة في مجلسي الكونجرس (النواب والشيوخ) التي يصل عددها إلى 46 لجنة تقوم بعمل رقابي على أعمال الإدارة وغالبا تكون جلساتها علنية ويحضرها العموم وتتم تغطيتها من قبل وسائل الإعلام[79] .

اشتراط أخذ مشورة مجلس الشيوخ وموافقته على عقد المعاهدات بأغلبية الثلثين ، كما اشترط مشورة وموافقة مجلس الشيوخ على تعيين كبار موظفي الدولة من سفراء ووزراء مفوضين آخرين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا[80] ، وهناك أمثلة على مثل هذه الاعتراضات[81] .

الملاحظة الأساسية هنا ، أن الاعتراض هنا يكون على شخص المعين وليس على البرنامج

76 - أنظر : الدستور الأمريكي ، من خلال الرابط التالي : http://www1.umn.edu/humanrts/arab/us-con.html

77 - نفســـــه ، وفي الغالب لايتم لانتم إعادة التصويت على مشروع القانون لعدم القدرة على توفير أغلبية الثلثين ويحد من ذلك تشكيلة الكونقرس بسبب نظام الأغلبية البشسيطة في الانتخابات البرلمانية .

78 - أنظر : الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الدستور الأمريكي : http://www1.umn.edu/humanrts/arab/us-con.html

79 - بن حماد ، المرجع السابق ، ص 412 .

80 -الدستور الأمريكي ، من خلال الرابط التالي http://www1.umn.edu/humanrts/arab/us-con.html

81 - بن حماد ، مرجع سابق ، ص 413 ، 414 .

كما هو في في النظام البرلماني أو في النظام شبه الرئاسي ، ويخرج الشخص المعترض عليه بعينه في حين أن عدم منح الموافقة في النظامين السابقين تعني حجب الثقة أو سحبها ويستتبع ذلك استقالة الحكومة وهذا مفهوم غريب لمفهوم « السلطة توقف السلطة « .

هذا إذا هو الخيار البديل الذي اتبناه بالنسبة لنا في اليمن وفي منطقتنا العربية لنتمكن من بناء دولتنا ، الدولة الوطنية القوية القادرة العادلة ، ونُكَوِن أمتنا القائمة على التنوع والتعدد ونضمن حريتنا واستقلالنا ، وهو الرد العملي على التدخلات الخارجية وليس جزءا منها . يبين ذلك ويجليه المثال الافتراض التالي .

المثال الافتراضي :

نختم هذه الدراسة بهذا المثال الافتراضي الذي يلعب فيه نظام التمثيل النسبي في الانتخابات دورا مركزيا لنجاح مشروع الإصلاح السياسي الشامل صممناه خصيصا لنثبت من خلاله صحة ماذهبنا إليه أعلاه من أن مساهمة السلطة في بناء الدولة وتكوين الأمة لن يكون إلا من خلال فصل حقيقي للسلطات كما قدمه مونتسكيو ومن خلال فهم حقيقي لمفهوم " السلطة توقف السلطة " المفهوم المركزي في مبدأ الفصل بين السلطات وأن الحفاظ على التوازن بينها مع التكامل والتأثير المتبادل لن يكون إلا من خلال النظام السياسي الرئاسي ، وأن نظام التمثيل النسبي والقائمة المغلقة في الانتخابات وطريقة أكبر باق في توزيع الأصوات وبدون نسبة حسم هي آلية المشاركة السياسية المثلى والآمنة التي تسمح بمشاركة جميع الفاعلين السياسيين ولاتسمح بوجود أغلبية لأي حزب وترسخ تعددية حزبية واسعة واستقلالا أكبر للسلطات وتضمن استقرارا حكوميا وسياسيا وتدعم تنمية حقيقية وهي الرد العملي على التدخلات الخارجية ، فإلى المثال[82] .

وفي هذا المثال[83] أن 17 قائمة انتخابية تنافست على 301 مقعد نيابي وحصلت كل قائمة انتخابية من القوائم أدناه على الأصوات الانتخابية قرين كل منها :

أ – حصلت على 1000000 ، ب – 750000 ، ج – 400000 ، د – 350000 ، هـ – 330000 ، و – 320000 ، ز – 300000 ، ح – 224000 ، ط – 240000 ، ي – 200000 ، ك – 230000 ، ل – 200000 ، س – 200000 ، ع – 200000 ،

82 – حول أهمية النظام الانتخابي أنظر : النظام الانتخابي الأمثل للمشاركة السياسية في اليمن ، دراسة مقارنة بين نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي ، الغيش ، أمين أحمد ، مجلة البيئة والتنمية المستدامة ، العدد 2 ، المجلد 4 ، يونيو 2018م ، ص 227 – 271 .

83 – طبعا هذا المثال يفترض ان الانتخابات وفقا لنظام القائمة المغلقة والدائرة الواحدة عوضا عن الدوائر المتعددة لكي يكون المثال واحدا ، وفي حيز من المساحة قليل .

ف - 25000 ، ص - 15000 ، ق – 16000 .

لتوزيع المقاعد بين القوائم الانتخابية يختلف من نظام انتخابي إلى آخر ، وأولى الخطوات معرفة إجمالي الأصوات التي تحصلت عليها جميع القوائم الانتخابية ثم نقوم بتوزيع المقاعد وفقا للنظام الانتخابي المعتمد ، ونحن هنا سنوزع المقاعد في هذا المثال وفقا للنظم الانتخابية الثلاثة ، الأغلبية البسيطة ، والأغلبية المطلقة ونظام التمثيل النسبي لنرى النتائج والعلاقة بين النظام الانتخابي ومبدأ الفصل بين السلطات والنظام السياسي والنظام الحزبي والاستقرار والتنمية ووو إلخ ويتبين من المثال أعلاه الآتي .

- أن عدد المقاعد المتنافس عليها 301 مقعد .
- أن عدد القوائم الانتخابية المتنافسة على المقاعد المذكورة 17 قائمة .
- أن إجمالي الأصوات الصحيحة 5000000 مليون صوت .

وسنقوم الآن بتوزيع المقاعد بين القوائم وفقا للأنظمة الانتخابية الثلاثة التالية ، نظام الأغلبية البسيطة ، نظام الغلبية المطلقة ، ونظام التمثيل النسبي .

أولا : التوزيع وفقا لنظام الأغلبية البسيطة : والذي يسمى أيضا بنظام الدورة الواحدة أو الفائز الأول أو النظام الأكثري ، والذي يعني أن القائمة التي تحصل على أكثر الأصوات مهما كانت هذه الأكثرية هي القائمة التي تفوز بالمقعد أو المقاعد .

في مثالنا هذا فإن القائمة « أ » قد حصلت على أكثر الأصوات وبالتالي هي التي تستحق الفوز بجميع المقاعد رغم أنها لم تحصل إلا على 20 % من الأصوات ، هذه النتيجة وفقا لهذا النظام ستمكن الحزب الفائز من تشكيل الحكومة منفردا إذا كانت في النظام البرلماني أو النظام المختلط ، صحيح أن هذا المثال مثال افتراضي لكنه قد يحدث في الواقع مثله ، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة[84] ، هذا المثال يبين سوأة نظام الأغلبية البسيطة الذي يعني في قراءة أخرى من واقع الحال استمرار المعارضة في المعارضة إلى ماشاء الله واستمرار الحكام في الحكم إلى ماشاء الله أيضا ، هذا واقع في منطقتنا ، أو في أحسن الأحوال تداول الحكم والمعارضة بين حزبين كبيرين كما هو حاصل في أمريكا وبريطانيا منذ أكثر من 200 سنة وحتى اليوم ، وصحيح أنه قد يمكن الحزب الفائز من تشكيل الحكومة منفردا لكنه قد استبعد أحزابا كثيرة وأهدر 80 % من الأصوات[85] ،

84 - أنظر الرابط التالي : http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/190520181

85 - كان يمكن أن يحدث مثل هذا في نتائج الانتخابات العراقية الأخيرة 14 مايو 2018م لو كان النظام الانتخابي نظام أغلبية بسيطة ، أنظر الرابط

وصحيح أيضا أنه قد يشكل استقرارا للحكومة لكنه لايضمن الاستقرار السياسي ، بل قد يكون سببا لثورات سياسية مصحوبة بعنف كما حصل في اليمن وفي بلدان الربيع العربي[86] رغم تمتع الأحزاب فيها جميعها بالأغلبية الكاسحة في البرلمانات لكن ذلك لم يحمها من الثورات هذا أولا ، وثانيا ساهم هذا النظام الانتخابي في تحديد شكل النظام الحزبي بحزب مهيمن وهو موجود في واقع الدول العربية التي ذكرناها وفي أحسن الأحوال ثنائية حزبية كما هو في بريطانيا وأمريكا ، وثالثا على مستوى الفصل بين السلطات فإن نتائجه تؤدي إلى وحدة عضوية بين الحكومات والأغلبية البرلمانية مما يعني غياب مبدأ الفصل بين السلطات وتلاشي خصائص النظام السياسي نفسه مثل مبدأ المسؤولية للحكومة كونها هي صاحبة الأغلبية ومثل حق البرلمان اسقاط الحكومة كون الأغلبية أغلبية الحكومة. الاستثناء هو في حالة النظام السياسي شبه الرئاسي إذا كان حزب الأغلبية غير حزب الرئيس فإن النظام يدخل مرحلة الأزمة .

مساوئ هذا النظام الانتخابي على مبدأ الفصل بين السلطات كما رأينا في النظام السياسي البرلماني والنظام السياسي شبه الرئاسي والمختلط فهي ليست كذلك في النظام السياسي الرئاسي لأن حصول حزب على الأغلبية لاتعني الجمع بين سلطتي التشريع والتنفيذ كالبرلماني والمختلط لأن نظام الفصل الشديد بين السلطات يمنع ذلك وهو فصل حقيقي ، عضويا ووظيفيا ، ولا يقدم ميزة لرئيس الدولة إن كان حزبه صاحب الأغلبية لأن الأغلبيات في النظام السياسي الرئاسي تتشكل على أساس المواضيع والقضايا وليست على أساس مواقف حزبية تضمن بقاء الحكومة ، لأن الرئيس وحكومته في النظام السياسي الرئاسي لايتأثران بنتائج الانتخابات البرلمانية كيفما كانت هذه النتائج لوضوح الفصل بين السلطات وسواء كانت أغلبية أو أقلية لافرق ، وهذا يبين هشاشة الفصل في النظامين السياسيين البرلماني وشبه الرئاسي والمختلط على عكس النظام السياسي الرئاسي .

ذلك بالنسبة لنظام الأغلبية البسيطة ، أما لو اعتمدنا نظام الأغلبية المطلقة الذي يسمى أيضا بنظام الدورتين والذي يصرح بضرورة حصول الحزب أو القائمة الانتخابية على 50 % + 1 من الأصوات لضمان الفوز ، وفي مثالنا هذا يعني لابد من حصول القائمة على 2500000 + 1 لكي تفوز بالانتخابات وهو مالم يتحصل عليه أي حزب أو قائمة من خلال النتائج المعلنة ، وهذا يعني إعادة الانتخابات بين أعلى قائمتين أو كيفما يقرره القانون الانتخابي ، ولكن الغالب أن تعاد الانتخابات

السابق .

86 - تونس ، مصر اليمن ليبيا وسوريا في العام 2011 و 2012م .

بين أعلى قائمتين وهذه تسمى الدورة الثانية وفي الدورة الثانية تحسب النتائج على أساس الأغلبية البسيطة كما سبق ولاداعي لتكرارها .

لكن لو فازت إحدى القوائم في الدورة الأولى بالأغلبية المطلقة 50 % + 1 أكيد ستكون هناك أغلبية معتبرة كونها تعبر عن أكثر من نصف الناخبين المشاركين ، أما آثار هذه النتيجة على المستوى الحزبي والبرلماني وعلى مستوى الفصل بين السلطات وعلى المشاركة السياسية فلا تختلف كثيرا نظام الأغلبية البسيطة أعلاه ولا داعي لإعادة تكرارها .

أما لو اعتمدنا نظام التمثيل النسبي والذي يصرح بأن تحصل كل قائمة على عدد من المقاعد تتناسب وعدد الأصوات التي حصلت عليها فإن ذلك سيسمح بطبيعة الحال بمشاركة سياسية واسعة جدا ويضمن عدم ضياع الأصوات الانتخابية ولكن بدون احتساب نسبة حسم واتباع طريقة أكبر باق في التوزيع للمقاعد . وفي مثالنا أعلاه لو أردنا توزيع المقاعد بين القوائم المتنافسة يجب علينا أولا ، معرفة إجمالي عدد الأصوات ، ثم معرفة الحاصل الانتخابي الذي يؤهل للفوز بالمقعد أو المقاعد ، ثم قسمة مجموع أصوات كل قائمة انتخابية على الحاصل الانتخابي ، وهذا يستلزم اتباع الخطوات التالية :

1. إجمالي عدد الأصوات لجميع القوائم 5000000 صوت وهو معلوم .
2. عدد المقاعد معلوم 301 مقعد .
3. عدد القوائم أو التحالفات معلوم 17 قائمة انتخابية .
4. الحاصل الانتخابي تتم معرفته من خلال قسمة إجمالي الأصوات الصحيحة ÷ على عدد المقاعد ، أي 5000000 ÷ 301 = 16611 ، هذه النتيجة هي الحاصل الانتخابي وتعني أن كل قائمة حصلت على 16611 صوتا تحصل على مقعد وهكذا يتكرر حتى تستنفد الأصوات التي حصلت عليها القائمة .
5. الخطوة الثالثة معرفة عدد المقاعد التي يجب إسنادها لكل قائمة انتخابية وتتم من خلال قسمة أصوات كل قائمة انتخابية على الحاصل الانتخابي والنتيجة هي عدد المقاعد التي تسند لكل قائمة ، كالتالي :

أ - 1000000 ÷ 16611 = 60.20

ب - 750000 ÷ 16611 = 45.15

ج - 400000 ÷ 16611 = 24.08

د - 350000 ÷ 16611 = 21.07

هـ- 330000 ÷ 16611 = 19.86

و - 320000 ÷ 16611 = 19.26

ز - 300000 ÷ 16611 = 18.06

ح - 224000 ÷ 16611 = 13.48

ط - 240000 ÷ 16611 = 14.44

ي - 200000 ÷ 16611 = 12.04

ك - 230000 ÷ 16611 = 13.84

ل - 200000 ÷ 16611 = 12.04

س - 200000 ÷ 16611 = 12.04

ع - 200000 ÷ 16611 = 12.04

ف - 25000 ÷ 16611 = 1.50

ص - 15000 ÷ 16611 = 0.90

ق - 16000 ÷ 16611 = 0.96

في هذه الخطوة من التوزيع يتبين لنا أن 15 قائمة من أل 17 قائمة وصلت إلى البرلمان ولم تخرج سوى قائمتين ، ويتبين لنا أيضا أنه قد تم توزيع 295 مقعدا وبقيت 6 مقاعد لم توزع . فكيف يتم توزيع هذه المقاعد المتبقية ؟ وهذه هي الخطوة الثالثة .

6. الخطوة الثالثة ، طبعا هناك أكثر من طريقة لإعادة توزيع المقاعد المتبقية ، لكننا هنا سنتبع الطريقة المعروفة بطريقة أكبر باقٍ أو أكبر البواقي وهي طريقة مشهورة وكونها الطريقة التي تخدم الأحزاب الصغيرة وقد تساعد بعضها في الوصول إلى البرلمان حتى ولو لم تتمكن من أن الحصول على العدد القانوني من الأصوات المؤهل للمقعد والمعروف بالحاصل الانتخابي ، المهم ان يكون ماحصلت عليه من أصوات أكبر من الأصوات المتبقية للقوائم الأخرى التي قد حصلت على مقاعد في التوزيع الأول وبقي لها أصوات زائدة ، والخطوة الأولى هي معرفة البواقي وتتم بضرب عدد المقاعد التي حصلت عليها كل قائمة × الحاصل الانتخابي مطروحا من إجمالي عدد

الأصوات التي حصلت عليها القائمة كالتلي :

أ - 1000000 – (16611 × 60) = 3340

ب - 750000 – (16611 × 45) = 2505

ج - 400000 – (16611 × 24) = 1336

د - 350000 – (16611 × 21) = 1169

هـ - 330000 – (16611 × 19) = 14391

و - 320000 – (16611 × 19) = 4391

ز - 300000 – (16611 × 18) = 1002

ح - 224000 – (16611 × 13) = 8057

ط - 240000 – (16611 × 14) = 7446

ي - 200000 – (16611 × 12) = 668

ك - 230000 – (16611 × 13) = 14057

ل - 200000 – (16611 × 12) = 668

س - 200000 – (16611 × 12) = 668

ع - 200000 – (16611 × 12) = 668

ف - 25000 - (16611 × 1) = 8389

ص - 15000 - (16611 × 0) = 15000

ق - 16000 - (16611 × 0) = 16000

7. في الخطوة التالية سنقوم بإسناد المقاعد المتبقية للقوائم التي لديها أكبر البواقي ، وهي في مثالنا بالترتيب حسب الأكبر القائمة « ق « تحصل على مقعد و القائمة « ص « تحصل على مقعد وهما قائمتان ، كما يتبين من نتائج فرز الأصوات ، لم تحصلا على العدد المؤهل ولم تصلا إلى البرلمان في التوزيع الأول ومع ذلك وبفضل اعتماد طريقة أكبر البواقي تمكنتا من الوصول والمشاركة ، ثم القائمة « هـ « تحصل على مقعد فالقائمة « ك « مقعد ، ثم القائمة « ف « مقعد وأخيرا القائمة « ح « تحصل على مقعد .

هذه الطريقة إذا سمحت بوصول القائمتين « ص « ، « ق « إلى البرلمان وحسنت من وضعية

القوائم « هـ » ، « ك » ، « ف » و « ح » بإسناد مقعد من المقاعد المتبقية إلى كل منها .

بقي لنا وفيما يلي من الأسطر وبعد فرز الأصوات وفقا للنظم الانتخابية المذكورة أعلاه قراءة النتائج المعلنة وذلك على النحو التالي التالي :

- أولى هذه النتائج أن هذا النظام الانتخابي سمح لجميع الفاعلين السياسيين أو القوائم المتنافسة من الوصول إلى البرلمان والمشاركة في صنع القرار وهذا يسهم في مزيد من الاستقرار السياسي في حالة النظام السياسي الرئاسي لأن جميع الفاعلين السياسيين مشارك في تحمل المسؤولية وصنع القرار ، ولأن السلطة التنفيذية لا تتأثر بهذه النتيجة لأنها تستمد وجودها وبقائها من الدستور من بنية النظام نفسه وليست من نتائج الانتخابات ، فلا يضرها إن حصل حزب رئيس الدولة على الأغلبية أم لم يحصل .
- أن فاقد الأصوات في هذا النظام الانتخابي لاتكاد تذكر مقارنة بما رأيناه في النظامين الانتخابيين السابقين البسيطة والمطلقة .
- على مستوى النظامين السياسيين البرلماني والمختلط أو شبه الرئاسي تلك النتيجة الفسيفسائية لاتسمح باستقرار حكومي في غياب الأغلبية مما يضطر الأحزاب إلى الدخول في حكومة ائتلاف وهذه الحكومات تحتاج إلى وقت طويل جدا لتشكيلها وقد يدخل الدولة في أزمة سياسية وهناك الكثير من الأمثلة : المانيا ، إيطاليا وهولندا والعراق ، وإذا انتهي من تشكيل الحكومة فإنه سرعان ماينفرط عقدها لأن حكومات الائتلاف تكون في العادة هشة وضعيفة بسبب تباينات الأحزاب في مواقفها وأهدافها ومصالحها ، ولهذا تلجأ هذه الأنظمة السياسية لاعتماد نظام الأغلبية البسيطة أو الأغلبية المطلقة في الانتخابات بدلا عن نظام التمثيل النسبي ، هذا في الأنظمة العريقة في الديمقراطية فما بالك بالأنظمة التي مازالت لتوها سنة أولى ديمقراطية .
- نظام التمثيل النسبي في الانتخابات يثبت هشاشة النظام البرلماني والنظام شبه الرئاسي والمختلط وفشل آلية عملهما في التعامل مع هكذا نتائج وأنها أنظمة مصطنعة تحكمية اعتباطية وبعيدة تماما عن مبدأ الفصل بين السلطات مثاله العراق لبنان هولندا .
- تثبت النتائج أعلاه الدور الحاسم للنظام الانتخابي في : تحديد شكل النظام الحزبي أحادية مهيمنة أو ثنائية أو تعددية واسعة ، وفي دوره الحاسم على مستوى الاستقرار السياسي

وارتباط ذلك بشكل النظام السياسي ، لذا لا يعتمد النظامان السياسيان البرلماني وشبه الرئاسي والمختلط نظام التمثيل النسبي في الانتخابات إلا القلة .

- وبالمقابل على مستوى النظام السياسي الرئاسي كلما إرتفع مستوى المشاركة السياسية كلما كان الاستقرار السياسي في أعلى درجاته لأن السلطة التنفيذية في هذا النظام مستقلة تماما عن السلطة التشريعية ولا يتوقف بقاء أي منهما على الأخرى وكلما زاد أو ارتفع عدد الأحزاب في البرلمان كلما تدعمت استقلالية السلطة التشريعية ولايؤثر على الاستقرار الحكومي لأن الحكومة لاتحتاج إلى ثقة البرلمان والبرلمان ليس في حاجة إلى رضاء الحكومة ومثله النظام السياسي المجلسي الذي يدمج السلطتين التشريعية والتنفيذية .
- في النظام السياسي الرئاسي فقط وبنظام التمثيل النسبي في الانتخابات نستطيع تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات وإثبات صحة فكرة مونتسكيو في أن السلطة توقف السلطة ، ولهذا لا استطيع أن أجد مبررا لاعتماد نظام الأغلبية البسيطة في الانتخابات البرلمانية الأمريكية .
- يمكن تفهم لماذا يتم اعتماد نسبة حسم لهذا النظام الانتخابي في النظامين السياسيين البرلماني وشبه الرئاسي كما هو جار في تركيا وفي ألمانيا لكن لانستطيع تبريره لأنه إجراء تحكمي ، وللمزيد من التفاصيل حول ذلك وأهمية النظام الانتخابي[87] .

نتائج الدراسة

هناك العديد من النتائج التي توصلت إليها الدراسة والمبثوثة على صدر صفحاتها لايمكن إعادة كتابتها من جديد ولكن نكتفي بذكر عدد من النتائج والتوصيات :

1. أن فصل السلطات والتوازن والتكامل فيما بينها وإعادة توزيع السلطة لايتحقق إلا من خلال النظام السياسي الرئاسي النموذج الأمريكي ، وأن هذا الفصل يتدعم ويترسخ مع نظام التمثيل النسبي في الانتخابات وبطريقة أكبر باق في توزيع الأصوات وبدون نسبة حسم لنجعل البرلمانات مرآة عاكسة للتنوع في المجتمع ، أي كلما كان التمثيل في البرلمان أكثر تنوعا وليس فيه أغلبية لأي حزب كلما كان الاستقلال أكثر وضوحا والاستقرار أكثر تحققا على عكس النظامين الآخرين ،

87 - أنظر : النظام الانتخابي الأمثل للمشاركة السياسية في اليمن ، دراسة مقارنة بين نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي ، الفيش ، أمين أحمد ، مجلة البيئة والتنمية المستدامة ، العدد 2 ، المجلد 4 ، يونيو 2018م ، ص 227 – 271 .

وهذا هو طريقنا لبناء الدولة وتكوين الأمة وتحقيق التنمية كما فعل الأمريكيون .

2. أن آلية عمل السلطات في النظام السياسي البرلماني والنظام السياسي المختلط وشبه الرئاسي آلية تحكمية اعتباطية لاتسمح بفصل حقيقي بين السلطات ، ولا تسمح بمشاركة سياسية واسعة وتؤدي إلى هيمنة التنفيذية على التشريعية ، ولا تجيب على تساؤلات المثارة في هذه الدراسة ، ولا تستجيب على الأقل في منطقتنا للقاعدة الأساس في محاور بناء الدولة المنطلقة أساسا من مفهوم التوازن والفصل بين السلطات ومفهوم " السلطة توقف السلطة " ، بسبب بنية النظام نفسه حيث تتبوأ الحكومة في النظام البرلماني والرئيس في النظام شبه الرئاسي مركزا الصدارة على بقية المؤسسات الدستورية الأخرى ، وإذا أضيف إلى ذلك وجود أغلبية فذلك يعني هيمنة الحكومة على التشريع والتنفيذ ، وفي حالة غياب الأغلبية نكون أمام حكومة ائتلاف تكون هشة وضعيفة وغير مستقرة بل وتحسم فيها الكثير من القرارات خارج المؤسسات كما يحدث في جميع الائتلافات الحاكمة آخرها ماحدث يوم 5 / 7 / 2018م في ألمانيا من توافق لأحزاب الائتلاف الحاكم على منع إنشاء مراكز مؤقتة للمهاجرين وإعادة طالبي اللجؤ للحفاظ على بقاء الحكومة[88] .

وكيفما قلبنا هذين النظامين فهما غير صالحين وبالذات في منطقتنا وقد ثبت فشلهما .

3. أن هناك حاجة ماسة إلى عقد مؤتمر على المستوى الوطني والعربي للتوافق على مفاهيم موحدة فيما يتعلق بمفاهيم نظام الحكم والنظام السياسي والسلطة والدولة ووو .

4. نعتقد أن تطبيقات مبدأ الفصل بين السلطات في النظامين السياسيين البرلماني وشبه الرئاسي تطبيقات خاطئة ناتجة عن تاويلات متعسفة ، ذلك أن الأصل في الفصل بين السلطات حسب فهمنا أن تستمر كل سلطة في عملها مهما حدثت بينها من اختلافات على أن يلجأ المتضرر للقضاء وهذا هو الفهم الحقيقي لمفهوم " السلطة توقف السلطة " الذي أراده مونتسكيو وأما إجراءات الحل المنفردة أو الإطاحة بقرارات منفردة فهو تطور يخص النظامين السياسيين البرلماني وشبه الرئاسي ولاعلاقة له بمبدأ فصل السلط الذي يعتبر مبدأ قانونيا أكثر منه مبدأ ديمقراطياً ينظم العلاقات بين وظائف السلطة في الدولة ، التشريعية ، التنفيذية والقضائية .

88 - http://arabic.euronews.com/2018/07/05/germany-agrees-steps-on-migration-no-camps-of-any-kind

قائمة المراجع

أولا : القرآن الكريم

- سورة الشورى ، آية 38
- سورة آل عمران ، آية 159

ثانيا : الوثائق

- دستور الجمهورية اليمنية .
- الدستور المغربي .
- الدستور الأردني .
- الدستور الفرنسي .
- الدستور النمساوي ، 1920 الذي أعيد العمل به في 1945م
- الدستور الإمريكي .
- مخرجات الحوار الوطني ، فريق بناء الدولة ، 2013-2014 .
- الأوراق الفيدرالية / الكسندر هاملتون، جميس ماديسون، وجون جاي ؛ ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة أحمد ظاهر- عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1996. ص 626-661
- اتفاق السلم والشراكة الوطنية لإنهاء الأزمة في البلاد . صنعاء ، 21 / 9 / 2014م ،
- الاتفاق السياسي بين أنصار الله وحلفائهم والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه ، صنعاء ، في 23 شوال 1437هـ ، الموافق 28 يوليو 2016 م .
- الإصلاحات الهيكلية اليمنية..لماذا ، وما هي النتائج ؟ ، 2003/06/16. .

ثالثا : الرسائل العلمية :

- الغيش ، أمين أحمد حسين ، الإصلاح في النظام السياسي اليمني 1990 – 2006م ، أطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة تونس المنار ، تونس ، 2008 .

رابعا : الكتب

- برو، فيليب، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،ط1، 1998 .
- بن كوكوس ، أحمد ، القانون الدستور ي والنظم السياسية ، د ، د ، د ، 2001م .
- بن حماد ، محمد رضا ، المبادئ الأساسية للتقانون الدستوري والأنظمة السياسية ، مركز النشر الجامعي ، تونس ، د ، 2006م .
- ر. بودون وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،ط1، 1986 .
- الزهيري ، أبو بكر مرشد فازع ، النظم السياسية المعاصرة ، مكتبة الصادق ، صنعاء ، ط1 ، 2009-2010م .
- العزي ، مطهر محمد إسماعيل ، المبادئ العامة للأنظمة السياسية المعاصرة موقف المشرع اليمني منها ، مكتبة الصادق ، صنعاء ، ط2 ، 2005-2006م .
- عبد الله، عبد الغني بسيوني، النظم السياسية أسس التنظيم السياسي، المعارف، الإسكندرية، د، 1991م .
- غليون، برهان، «أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي»، في الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية – جامعة الكويت، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 .
- الكبسي ، أحمد محمد وآخرين ، مبادئ العلوم السياسية ، مركز الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، 2007 – 2008 .
- الكبسي ، أحمد محمد ، نظام الحكم في الجمهورية اليمنية ، الوكالة اليمنية للدعاية والإعلان والنشر ، صنعاء ، ط2 ، 2002 .
- الكواكبي ، عبد الرحمن ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد pdf الكتروني ، كلمات عربية للترجمة والنشر ، مدينة نصر ، القاهرة ، بدون تاريخ
- أومليل، علي، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2005 .

- مجاهد ، حورية توفيق ، محاضرات في الفكر السياسي الإسلامي والغربي ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ج1 ، 1983- 1984م .
- المنوفي، كمال ، أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط 1، 1987م .
- علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية " قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2000م .
- هيكل ، محمد حسنين ، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق ، دار الشروق ، القاهرة ، ط2 ، ديسمبر 2003 .

ثالثا : المجلات :

- النظام الانتخابي الأمثل للمشاركة السياسية في اليمن ، دراسة مقارنة بين نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي ، الغيش ، أمين أحمد ، مجلة البيئة والتنمية المستدامة ، العدد 2 ، المجلد 4 ، يونيو 2018م ، ص 227 – 271 .
- ضبط العلاقة بين « الثنائيات « في السياسات العربية ، بلقزيز ، عبد الإله ، مجلة شؤون عربية ، عدد 123 ، خريف 2005 ، ص 34 – 45 .

رابعا : المواقع

- لالانتخابات العراقية أنظر الرابط التالي : - http://www.rudaw.net/arbic/middleeast/iraq/190520181
- للدستور الأمريكي ، من خلال الرابط التالي - http://www1.umn.edu/humanrts/arab/us-con.html
- اتفاق الاحزاب الالمانية حول منع الهجرة .http://arabic.euronews.com/2018/07/05/germany-agrees-steps-on-migration-no-camps-of-any-kind
- حكومة أوار فليبيب الفرنسية

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9__%D8%A5%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%B1__%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A8#%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3__%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1

النظام السياسي في فنلندا

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3__%D9%81%D9%86%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7

- تبادل المواقع بين بلير وبراون 27 / 6 / 2007م ، أنظر الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%88%D9%86__%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%86#

- تحول النظام السياسي في تركيا إلى النظام شبه الرئاسي .https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7#

- اعترافات رئيس وزراء ووزير خارجية قطر : http://www.almaydeen.net/news/politics/833175/%D8%A8%D9%86-%D8%AC%D8%A7%D8%B3%D9%85

- اتفاق السلم والشراكة الوطنية لإنهاء الأزمة في البلاد ، صنعاء ، دار الرئاسة ، 21 / 9 / 2014م http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/9/22/%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84

%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

- الاتفاق السياسي بين أنصار الله وحلفائهم والمؤتمر الشعبي العام ، صنعاء ، 23 شوال 1437هـ ، الموافق 28 يوليو 2016 م ، http://www.yemenat.net/2016/07/260238